



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 241 June 2021

العدد 241 - حزيران (يونيو) 2021



النظام البيئي الملائم لريادة الأعمال الاجتماعية وآليات الوصول للتمويل والربط التكنولوجي

- محمد ثاني الرويثي لـ "العمران العربي": الامارات بفضل القيادة الرشيدة ستكون بين أوائل دول العالم
- الغرفة العربية - اليونانية تنظّم منتدى "اليونان- دول مجلس التعاون الخليجي" بشعار: "رؤى مشتركة"

- اتحاد الغرف العربية يعقد دورته (131) ويجدد لاهينه العام خالد حنفي لولاية ثانية
- "العمران العربي" تهاور عجلان العجلان في إطار تحوّل "مجلس الغرف" لـ "اتحاد الغرف"

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القصار

الرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عجلان بن عبد
العزیز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد ابو الهدى
اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمينية



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



التحول الرقمي.. ما له وما عليه بعد انحسار جائحة "كورونا"؟!



سرّعت جائحة "كورونا" التحول الرقمي في شتى أنحاء العالم، وكان ذلك وسيلة للاستمرار في تنفيذ كثير من الأعمال في شتى المجالات، عبر العالم السيبراني مع المحافظة على التباعد المطلوب

لتجنب تداعيات هذه الجائحة. واليوم وفي ظل انحسار تداعيات هذا الوباء في العديد من دول العالم بفعل عملية التلقيح المستمرة، نجد جهات تسعى إلى استمرار إقدامها وتقديمها في الاعتماد على العالم السيبراني، كليا أو جزئيا، في كثير من نشاطاتها، ونجد في الوقت ذاته جهات أخرى تتراجع عن هذا الإقدام متبينة الإحجام عن التحول والعودة إلى الوضع الذي كان الأمر عليه قبل كورونا. ولا شك أن هناك فعلا نشاطات تحتاج إلى هذه العودة، لكن هناك أيضا نشاطات كثيرة أخرى تحقق أداء أفضل مع الإقدام على التحول الرقمي وزيادة الاعتماد على العالم السيبراني.

يمكن النظر إلى الفوائد العامة للتحول الرقمي من زاويتين رئيسيتين. ترتبط فوائد الزاوية الأولى بالتوفير في النفقات Saving الناتجة عن استخدام التحول، وتأتي فوائد الزاوية الثانية متعلقة بالمعطيات الجديدة Original التي تفتح آفاقا غير منظورة، أو غير ممكنة دون التحول. وتشمل أمثلة فوائد التوفير في النفقات الحد من التنقل للحصول على خدمة مطلوبة، سواء كانت هذه الخدمة حكومية أو تجارية، أو كانت من أي نوع آخر. ويتضمن ذلك توفيراً في الزمن اللازم للتنقل، وتوفيراً في الطاقة اللازمة لذلك، فضلا عن الحد من التلوث، وكل هذه الفوائد متكررة وملموسة، يأتي تكرارها مع زيادة الطلب على الخدمة المقصودة. ثم هناك أيضا فائدة متكررة أخرى، لكنها غير ملموسة، بل كامنة، وهي الحد من التوتر الإنساني بسبب التنقل، خصوصا في أوقات الازدحام.

وتتضمن أمثلة الفوائد الجديدة غير المسبوقة للتحول الرقمي،

تأمين بيئة عمل أكثر أمانا. فرغم مشكلات أمن العالم السيبراني، إلا أن هذا الأمن يتمتع بخصائص تمنحه مناعة أعلى من مناعة أمن العالم المادي لأسباب مختلفة، لعل أبرزها سهولة تعدد وجود المعلومات المخزنة ذاتها في أماكن مختلفة لضمان المحافظة عليها. ويضاف إلى ذلك فوائد ترتبط بتسهيل متابعة إجراءات النشاطات المختلفة، والشفافية الناتجة عن ذلك. ومن الفوائد الجديدة أيضا توفير خدمات معلوماتية للجميع بشأن فرص العمل المتاحة، وفرص ريادة الأعمال الممكنة، ثم هناك فوائد تتمثل في تحسين جودة حياة الإنسان. وللفوائد الجديدة هذه مجال آخر، يتمتع بأهمية كبيرة، ويتمثل في التحول الرقمي المطلوب لتعزيز أداء البنى الأساسية للمدن المعتادة وجعلها مدنا ذكية.

ولعله يمكن تأكيد حقيقة أنه عندما يكون بالإمكان أداء أي عمل عبر وسائل التحول الرقمي بالشكل المأمول الذي يحقق أهدافه المنشودة، تكون فاعلية هذا العمل قد تحققت. ونتيجة لفوائد التوفير المرتبطة بهذا التحول، تضاف زيادة الكفاءة أيضا إلى نتائج هذا العمل. ويتوفير الزمن والاستجابة للمتغيرات تبرز رشاقة الأداء كزيادة أخرى على ما سبق.

لا شك أن التحول الرقمي، ونقل تنفيذ الأعمال والنشاطات المختلفة إلى العالم السيبراني، وبالذات تلك التي تؤدي بالفاعلية ذاتها، قضية مستقبلية رئيسة يهتم بها العالم بأسره. تحمل هذه القضية ثلاث فوائد رئيسة تتضمن: تفعيل الكفاءة، وتعزيز الرشاقة، وتقديم فوائد جديدة غير مسبوقة. وقد أثبتت بعض البلدان العربية، في ظل فيروس كورونا الخبيث، قدرة متميزة على تفعيل التحول الرقمي والتعامل مع العالم السيبراني، في شتى المجالات. والأمل ألا يكون هناك إحجام عن هذا التحول، بل إقدام مستمر فيه. فريادة الدول العربية في هذا المجال مهمة، فضلا عن حقيقة أن الأجيال الجديدة والمتجددة، في المستقبل لن تقبل إحجام الأجيال التي سبقتها عن التحول الرقمي، بل ستحثها على الإقدام، وعلى الريادة، والاستفادة من المكاسب المشهودة.

محمد ثاني مرشد الرميثي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

"العمران العربي" تحاور عجلان العجلان في إطار تحوّل "مجلس الغرف" لـ "اتحاد الغرف"



24

محمد ثاني الرميثي لـ "العمران العربي": الامارات بفضل القيادة الرشيدة ستكون بين أوائل دول العالم



21

اتحاد الغرف العربية يعقد دورته (131) في دبي - دولة الامارات ويجدد لتهيئه العام خالد حنفي لولاية ثانية



18

النظام البيئي الملائم لريادة الأعمال الاجتماعية وأليات الوصول للتمويل والربط التكنولوجي



9

21 القيادة الرشيدة ستكون بين أوائل دول العالم

■ "العمران العربي" تحاور عجلان العجلان في إطار

24 تحوّل "مجلس الغرف" لـ "اتحاد الغرف"

اجتماعات ومؤتمرات

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع (51) للجنة

28 التنفيذ والمتابعة

مؤتمرات

■ الآثار الاقتصادية والصناعية لتطبيقات الذكاء

30 الاصطناعي في الدول العربية

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

النظام البيئي الملائم لريادة الأعمال الاجتماعية وأليات

9 الوصول للتمويل والربط التكنولوجي

نشاط الاتحاد

اتحاد الغرف العربية يعقد دورته (131) في دبي - دولة

18 الامارات ويجدد لتهيئه العام خالد حنفي لولاية ثانية

مقابلة

■ محمد ثاني الرميثي لـ "العمران العربي": الامارات بفضل



العدد 241 - حزيران (يونيو) 2021
Issue No. 241 June 2021

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

الغرفة العربية - اليونانية تنظّم
منتدى "اليونان- دول مجلس
التعاون الخليجي" بشعار: "رؤى
مشتركة"



القواعد الجديدة لدور الغرف العربية
لهوأكبة احتياجات قطاع الأعمال في
إطار التحولات الطارئة والبعيدة الأثر
في الاقتصادين العربي والعالمى



31 ورشة عمل حول رقمنة عمليات تمويل التجارة

غرفة عربية

القواعد الجديدة لدور الغرف العربية لهوأكبة احتياجات
قطاع الأعمال في إطار التحولات الطارئة والبعيدة الأثر
في الاقتصادين العربي والعالمى

34

غرفة مشتركة

الغرفة العربية - اليونانية تنظّم منتدى "اليونان- دول
مجلس التعاون الخليجي" بشعار: "رؤى مشتركة"

40

43

أخبار

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

النظام البيئي الملائم لريادة الأعمال الاجتماعية وآليات الوصول للتمويل والربط التكنولوجي وأنظمة الاحتضان والسرعات

إعداد: الدكتورة سارة الجزائر
مستشارة اقتصادية - اتحاد الغرف العربية



يُعرف النظام البيئي لريادة الأعمال أو النظام البيئي الريادي **Ecosystem Entrepreneurial** بأنه البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في ريادة الأعمال المحلية أو الإقليمية أو تدعمها. ويعد النظام البيئي لريادة الأعمال مجال ناشئ من البحث الأكاديمي (Austin, 2006)، حيث ظهر نتيجة ما تتعرض له المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحديات في النظام البيئي، والتي تكمن في: انخفاض رأس المال مما يجعلهم عرضة للخطر في حالة حدوث صدمة اقتصادية، بالإضافة إلى انخفاض الوصول إلى التقنيات الجديدة، عدم وجود استراتيجيات عامة للتمويل، التمويل لاستراتيجيات البحث والتطوير، صعوبة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالأسواق (أبحاث تسويقية، أبحاث إحصائية)، صعوبة إيجاد شركاء جدد للتعاون في أنشطة البحث والتطوير، عدم وجود تنبؤات على المدى المتوسط والطويل فيما يتعلق بتطور أنشطة القطاعات، وكذلك نقص الموارد البشرية.

الغير ربحية (يشار إليها غالباً باسم «المؤسسة الاجتماعية») لإنشاء مشاريع تجارية تعالج المشكلات المجتمعية. فرواد الأعمال الاجتماعيين يلعبون دوراً فريداً في الاقتصاد كجهات فاعلة في

في الآونة الأخيرة بدأ يظهر مفهوم مختلف للنظام البيئي لريادة الأعمال يعرف بالنظام البيئي لريادة الأعمال الاجتماعية، حيث تشمل ريادة الأعمال الاجتماعية المحاولات الربحية والمحاولات

يحتاجون إليها وإذا عملوا في بيئة تشجع فيها السياسات الحكومية رواد الأعمال وتحميمهم. لذلك يمكن لأي مجتمع تطوير نظام بيئي ريادي قوي ومناسب لإنشاء الشركات الناشئة من خلال توفير هذه العناصر الست الرئيسية (Messegem and Theodoraki, 2014).

1. التمويل:

يعد تعبئة الموارد المالية للمشاريع الاجتماعية امر بالغ الأهمية، حيث تحتاج الشركات الناشئة المبتكرة والإبداعية لكي تزدهر وتنمو إلى الوصول إلى أشكال التمويل المناسبة، لخلق استثمار طويل الأجل في قدرة البنية التحتية، حيث الحصول على رأس المال، الحصول على المنح؛ أو الوصول إلى البنوك، مؤسسات التمويل، أو حتى التمويل الحكومي لأصحاب المشروعات. وللتنافس مع الشركات الأخرى، تحتاج الشركات الناشئة إلى بيئة مالية داعمة، حيث سيؤدي تقليل الحواجز المالية بالتأكيد إلى تحسين ديناميكية النظام البيئي (al et Austin, 2006).

يوجد صور عدة للتمويل (al et Kabbaj, 2016):

- حيث أسلوب التمويل التقليدي، بحيث أن الممولين والمانحين يقدمون أموال لأصحاب المشروعات الاجتماعية لإطلاق مشروعاتهم و / أو توسيع نطاق تأثيرها.

- ويوجد بدائل أخرى للتمويل مثل طلب التمويل الدولي (مؤسسة دروسوس (Drosos) الدولية، وكالات التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، NED (...)

- وأساليب التمويل من المؤسسات الوطنية

- بالإضافة إلى ذلك، تعد المسابقات أيضاً مصدراً لتمويل المؤسسات الاجتماعية.

- كما تقدم العديد من الدول أيضاً برامج حوافز للشركات الناشئة. على سبيل المثال، تشجع ولاية ماساتشوستس الشركات الناشئة على الاستثمار في البحث والتطوير (D&R) من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للمبيعات والاستخدام

السوق أسست مشاريع بهدف توليد عوامل خارجية إيجابية. أي أنهم يسعون إلى توليد فوائد إيجابية «غير مباشرة» للأفراد الذين لا يشاركون بالضرورة في معاملات مشاريعهم (Santos, 2012). حيث شهدنا مجموعة متنوعة من فعاليات التوعية والعديد من البرامج التي تشجع رواد الأعمال الاجتماعيين. وتعتبر زيادة الأعمال الاجتماعية فرصة للنمو، ولتحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة، حيث تساعد في تقديم حلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية (البطالة، الفقر ...) والقضايا البيئية (تغير المناخ والتلوث ...) مما يفسر الاهتمام المتزايد الذي يتلقاه في الأوساط الأكاديمية والسياسة والممارسة العملية (Marti and Mair, 2006).

المثال الأبرز عن هذه الأنظمة هو وادي السيليكون (silicon valley)، في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، حيث تقطن في هذا الوادي أهم الشركات العالمية مثل غوغل وأمازون وفيسبوك وإيباي وإنتل وغيرها من الشركات الكبرى، بالإضافة إلى بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ونيويورك وشيكاغو وأوستن وسياتل التي شكّلت بدورها بيئات مثالية لبدء ونمو الشركات الناشئة. كما برزت عدة أنظمة بيئية على مستوى العالم كذلك، ففي السنوات الأخيرة، تم تكرار تجربة وادي السيليكون في كل من سنغافورة ولندن وبرلين وعدة مدن في الخليج العربي (Isenberg, 2006).

وفي إطار ما سبق، سوف تستعرض هذه الورقة البحثية النظام البيئي الملائم لريادة الأعمال الاجتماعية وآليات الوصول للتمويل والربط التكنولوجي وأنظمة الاحتضان والمسرعات.

أولاً: عناصر النظام البيئي لريادة الأعمال

قام Isenberg (2010) باقتراح نموذج لمنظومة ريادة الأعمال تتكون من ثلاثة عشر عاملاً: القيادة، الحكومة، الثقافة، قصص النجاح، رأس المال البشري، التمويل المالي، منظمات ريادة الأعمال، التعليم، البنية التحتية، التكتلات الاقتصادية، الشبكات والعلاقات، وخدمات الدعم.

ثم قام Khan (2011) بتطوير النموذج من خلال تقسيم هذه العوامل إلى ست عناصر أساسية تكون النظام البيئي لريادة الأعمال: السياسة، السوق، الدعم المؤسسي، الثقافة، رأس المال البشري، والتمويل. فرواد الأعمال يكونون أكثر نجاحاً إذا ملكوا إمكانية الوصول إلى الموارد البشرية والمالية والمهنية التي



كما إنه من الصعب التوصل للمستثمرين، يقول أحد الشباب: «حاولت التواصل مع المستثمرين عدة مرات، من خلال أحداث مختلفة وكذلك اتصالات عائلتي، لكن الأمر لم ينجح أبداً، نتيجة الطلب المرتفع للحصول على تمويل من هؤلاء المستثمرين، وارتفاع نسبة حقوق الملكية المطلوبة من قبلهم مع قلة السيطرة على الأعمال. يقول أحد الشباب: «لا يهتم المستثمرون بالنظر في أوراقك وتوقعاتك للمستقبل؛ يريدون دليلاً قوياً على نجاحك. إنهم يستثمرون في أعمال راسخة بالفعل تسعى إلى مزيد من التوسع والتطوير.»

بالإضافة إلى محدودية توافر الدعم المالي من الجهات الحكومية وغير الحكومية، كما يتطلب هذا الدعم في الغالب مشروع شبه واضح. حيث يقول أحد الشباب: «يتم قبول عدد قليل فقط من المتقدمين سنوياً، وتقبل كل حاضنة بحد أقصى 15 رائد أعمال وهو لا يتوافق مع الطلب المتاح، مما يؤدي إلى ضغط لا يطاق على الشباب الذين لديهم خيارات محدودة نتيجة لذلك.»

لذلك يتجه الشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في بداية أعمالهم التجارية إلى طرق الإقراض غير الرسمية، فيقول أحدهم «والداي يريدون أن يروني سعيداً وناجحاً. بمجرد أن رأى والداي كم كنت متحمساً لعمل، لم يتمكنوا من فعل أي شيء

- من المهم الإشارة أيضاً إلى أن بعض الشركات متعددة الجنسيات بدأت في النظر في أهمية دعم رواد الأعمال الاجتماعيين مثل Unilever التي تكافئ رواد الأعمال الشباب في المجالات الاجتماعية والبيئية من خلال مساعدة مالية قدرها 100000 درهم، بالإضافة إلى التدريب والتوجيه.

وأظهرت الأبحاث آراء أصحاب المشروعات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن الوصول إلى التمويل يشكل تحدياً كبيراً بسبب المنفذ المحدود لخيارات التمويل (Zamzam, 2017)، حيث:

من الصعب الحصول على تمويل من البنوك، بسبب ارتفاع درجة المخاطرة في منح التمويل لتلك المشروعات، فيقومون بفرض إجراءات معقدة، بالإضافة إلى طول فترة الانتظار للقروض. يقول أحد الشباب: «تظل بعض متطلبات البنوك غير ضرورية وتشكل تحدياً كبيراً. باعتباري شخصاً لم يبدأ بعد في السوق، كيف سأتمكن من تقديم دراسة جدوى كاملة، وجميع تراخيصي وتحقيق جميع المتطلبات والمستندات، في الوقت الذي أحبو فيه للعمل بالسوق.»

3. الدعم المؤسسي

تشمل الهياكل الداعمة لريادة الأعمال الاجتماعية جميع المنظمات التي تعمل على الترويج للأعمال الاجتماعية ودعم رواد الأعمال. هناك نوعان رئيسيان من الهياكل:

أولها، هياكل الترويج والدعوة، عادة ما تكون المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدولية هي التي تعمل على تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية. بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية، من خلال التركيز على الوعي والتدريب وتعزيز روح المبادرة الاجتماعية. هناك أيضاً جانب متعلق بالدعوة داخل السلطات العامة للنظر في الأمور الاجتماعية لريادة الأعمال في السياسات العامة وخلق إطار قانوني ملائم لتتميتها.

ثانيها، هياكل الحضانة، حيث المنظمات التي تقدم الحضانة والتوجيه لأصحاب المشروعات الاجتماعية، بالإضافة الى توفير البنية التحتية مثل الكهرباء، النقل، الاتصالات، والمرافق الأخرى مثل الغاز، الماء، وغيرها. المنظمات التي تقدم هذه الخدمات تشمل الجمعيات والشركات، المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية الدولية (Messegem and Theodoraki, 2014).

4. الأسواق

تتكون شبكة رواد الأعمال الاجتماعيين من شبكة الاحتياجات الاجتماعية، والشبكة الشخصية، الشبكة الحكومية وشبكة التدريب والاستشارات وشبكة الدعم المالي (Sharir and Lerner, 2006; Shaw and Carter, 2007; Jiao and Wu, 2008; Yan, 2008)، لذلك تعد الأسواق عنصر هام في النظام البيئي لريادة الأعمال، حيث تضم كل من الشركات المحلية، الشركات الدولية، المستهلكين، شبكات التوزيع، شبكات البيع، شبكات التسويق.

5. رأس المال البشري

إن من أكبر التحديات التي تواجه الشركات التي تتخبط في ريادة الأعمال الاجتماعية هي بناء مواردهم البشرية، حيث إن في الواقع، المؤسسات الاجتماعية تعتمد على الكوادر البشرية الخاصة بها؛ حيث يعتمدون على كل من الموظفين الدائمين والمتطوعين الذين يوافقون على العمل مع المؤسسات الاجتماعية لأنهم يؤمنون

سوى إعطائي المال المطلوب. لم يشاركوا في أي جانب يتعلق بعملية. لقد وثقوا بي بدرجة كافية لدرجة تجعلني أتعامل مع جميع أموري دون إقبال كاهلي بأسئلة أو توقعات مفرطة.»

2. السياسات

سياسات الحكومة، يتعين على الحكومة وضع سياسات جديدة من شأنها تحويل النظام البيئي لريادة الأعمال في البلاد إلى نظام أكثر ديناميكية وضبطاً. وذلك من خلال تطوير حقوق الملكية الفكرية وفرض أنظمة ضريبية غير تمييزية منخفضة ومستقرة. بالإضافة إلى تسهيل ممارسة الأعمال التجارية في البلاد، حيث تقليل الوقت والجهد اللازمين لتسجيل شركة.

سياسات الشركات، تمنح هذه السياسات مؤسسات الأعمال الاجتماعية مكاناً في النظام المؤسسي، وفي هذا السياق، يُنظر إلى هذه المنظمات على أنها جهات فاعلة في تطوير وتنفيذ سياسات عامة مختلفة. فيجب ان يكونوا ممثلون في مؤسسات مختلفة للمشاركة والحوار الاجتماعي (على سبيل المثال: المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

سياسات الترويج، التدريب والبحث، تهدف هذه السياسات إلى إبراز دور الأعمال الاجتماعية وتنمية المهارات من خلال التدريب والبحث. عادة، الجامعات والمراكز المتخصصة هي المسؤولة عن هذه المهمات. في مجال البحث، يمكننا أن نأخذ أمثلة من جامعة جونز هوبكنز، الشبكة الألمانية للتعاونيات، الشبكة الفرنسية المشتركة بين الجامعات للاقتصاد الاجتماعي والتضامن، الشبكة الإسبانية لباحثين الاقتصاد الاجتماعي (CIRIEC).

سياسات التمويل، تستخدم السلطات العامة الأدوات المالية لتعزيز وتنمية الأعمال الاجتماعية.

سياسات المساعدة، تهدف هذه السياسات إلى تقديم مجموعة من الإجراءات العملية والخدمات الملموسة للأعمال الاجتماعية (التدريب والمعلومات الفنية والاستشارات والتسويق، التواصل وإعادة الهيكلة والتحفيز من خلال تسهيل الوصول إلى الموردين، وما إلى ذلك (Messegem and Theodoraki, 2014)).



على إلهام الناس ليصبحوا رواد أعمال، حيث تضم وسائل الإعلام، الحكومة، الجامعات، الجمعيات المهنية، المنظمات الاجتماعية التي تدعم ثقافة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى مراكز ومختبرات الأبحاث العامة، مراكز الأبحاث الخاصة والمختبرات، بهدف دعم البحث والتطوير.

ولأن جوهر النظام البيئي الريادي المثالي هو الأفراد أو رواد الأعمال والثقافة التي تسمح لهم بالتعاون والعمل والتفاعل فيما بينهم أو مع المجتمع لإنشاء وتطوير مشاريعهم الريادية، يمكن اختصار تلك العناصر بمعادلة بسيطة: النظام البيئي لريادة الأعمال = الأفراد + الثقافة

مما سبق يتضح أنه تتمتع النظم البيئية الريادية بمجموعة من الخصائص، يكمن أهمها في إنه لا يمكن تحديد نموذج مثالي للنظام البيئي الريادي، حيث إن تحديد الأسباب الأساسية لنجاح النظام البيئي الريادي ليس له أي فعالية عملية، حيث تعمل جميع العناصر معاً بطريقة تتلاءم مع خصوصية كل نظام ليشكل البيئة الحاضنة المناسبة للمشاريع. أحياناً نرى بأن التعليم والأطر التنظيمية والقانونية تتمتع بدور واضح وأساسي في النظام البيئي،

بقيم الشركة وبتأثيرها، وذلك بسبب أرباحهم المحدودة. وهنا يظهر أهمية وجود رأس مال بشري وكوادر بشرية عن طريق تطوير نظام التعليم ومستوى مهارة القوى العاملة، حيث المدارس الثانوية، الجامعات، معاهد التدريب لها تأثير كبير على النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال تقديم برامج أكاديمية عالية الجودة تزود الطلاب بالعقلية والمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة شركات ريادة الأعمال. حيث دمج ريادة الأعمال في المناهج الدراسية، بالإضافة إلى ذلك، تتمتع كليات إدارة الأعمال بصلات قوية مع الصناعة، مع العديد من مراكز البحوث ومراكز الابتكار (al et Kabbaj, 2016).

6. الثقافة المواتية

الثقافة هي عامل تمكين لمنظومة ريادة الأعمال ويمكن أن تلعب دوراً حيوياً في تحفيز رواد الأعمال على إطلاق شركاتهم الخاصة، حيث يسعى رواد الأعمال عادةً إلى إيجاد مجتمعات داعمة تشجع السعي وراء ريادة الأعمال وتكافئ العقليات المبتكرة، لتحقيق الازدهار. يحتاج رواد الأعمال إلى الانغماس في ثقافة الابتكار وثقافة يتم فيها دعم المخاطرة.

تشمل الثقافة المعايير الاجتماعية وقصص النجاح التي تساعد

ثانياً: دور القطاعات المختلفة المتعاملة في النظام البيئي لريادة الأعمال الاجتماعية لتحويل الأفكار الى مشروعات ناجحة

في إطار ما سبق يستعرض الجزء التالي اهم السياسات والتوجهات المقترحة على صعيد الحكومات، القطاع الخاص، المؤسسات التعليمية ومؤسسات التمويل من اجل تذليل العقبات والتغلب على المعوقات لتوفير بيئة تشريعية وبنوية لتشجيع ريادة الأعمال، وذلك في ضوء التجارب الدولية والعربية الناجحة (الجزر، 2019).

1. دور الحكومة

تبذل الدول جهود كبيرة لتوفير بيئة تنظيمية لتشجيع نمو وتطور المؤسسات الناشئة وذلك بسن عدد من القوانين التي تتعلق بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي التي تشجع رواد الأعمال الاجتماعيين. مثل القانون المصري رقم 152 لسنة 2020 والذي الى يهدف دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي للدولة، حيث عدد القانون في مادته (23) مجالات وأنشطة المشروعات التي أجاز لمجلس إدارة الجهاز منحها حوافز غير ضريبية، كما أتاحت المادة (24) لمجلس إدارة جهاز المشروعات منح حوافز للمشروعات، بالإضافة الى تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين، تخصيص أراضي بالمجان أو بمقابل رمزي، رد ما لا يجاوز نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروع، الإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصيص العقارات اللازمة للمشروع، أو تخفيض قيمة هذه الضمانات، رد أو تحمل، كلى أو جزئي، لقيمة الاشتراك في المعارض، تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمنظمة لتطوير المنظمة، تقديم سلسلة من الأنشطة والبرامج لتسويق وترويج منتجات وخدمات المؤسسات المحلية والأجنبية، والحفاظ على السوق الحرة مع المنافسة من خلال وجود قانون فعال لمكافحة الاحتكار.

2. دور القطاع الخاص (المؤسسات الخاصة الداعمة)

تعمل المؤسسات الخاصة على دعم ريادة الأعمال من خلال تقديم سلسلة من الخدمات والاستشارات لنشر الوعي وتقديم الدعم

في حين نرى أحياناً أخرى بأن الأسواق أو رأس المال قد يؤثران بشكل أكبر، بالإضافة الى إن النظم البيئية غير متشابهة فيما بينها. فكل نظام بيئي يشكل نموذجاً فريداً، لأنه يعتبر نتيجة لمئات العناصر التي تتفاعل بطرق شديدة التعقيد، كما إن النظام البيئي الريادي مستدام أو ذاتي الاكتفاء نسبياً، حيث إن النجاح يولد النجاح ليتم تعزيز العناصر الأساسية للنظام البيئي تلقائياً. كما أن هناك نقطة تحول يمكن عندها الحد من العوائق المؤثرة بشكل سلبي. فبمجرد أن تصبح العناصر الأساسية قوية بما فيه الكفاية، ستعزز بعضها البعض. لذلك وعند تصميم برامج ريادة الأعمال يجب أن يتم مراعاة الاستدامة في النظام البيئي والتركيز عليها لبناء نموذج ناجح.

لذلك يمكن القول إنه يوجد مجموعة من الشروط الواجب توفرها حتى يكون النظام البيئي سليم لريادة الأعمال، وهذه الشروط هي:

- أن يكون النظام مصمم بما يتوافق مع المنطقة، بحيث ينبع من البيئة المحيطة ويتصف بما يميزها، فالنظام في الولايات المتحدة يختلف عن ألمانيا، وفي آسيا يختلف عن الخليج العربي.
- أن تكون البيئة ذات عقبات بيروقراطية قليلة أو معدومة، وأن تدعم السياسات الحكومية احتياجات أصحاب المشروعات ورواد الأعمال.
- أن يحصل على دعم رؤوس الأموال الكبيرة والمخاطرة، وأن يحصل ذلك دون وجود عوائق كبيرة.
- أن تكون البيئة خالية من التحيزات الثقافية ضد الفشل في إدارة الأعمال، أو قدرة على تغيير هذه التحيزات في حال وجودها.
- أن تكون البيئة داعمة ومعززة للنجاحات، والتي بدورها تجذب مشاريع جديدة.
- أن تدعم البيئة الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة (سبق وأن ذكرناهم) في ريادة الأعمال.

المؤكد أن بيئة الأعمال ستتغير، ولن تستطيع تلك المنشآت التي ترفض مواكبة تطورات المرحلة الاستمرار في سوق العمل. ويرى معظم الخبراء حول العالم أن أزمة كورونا، ستسن قواعد جديدة لبيئة الأعمال تقوم معظمها على دعائم التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتغير معايير وأعراف العمل في جمع أنحاء العالم، وفي ضوء ذلك ستعرض الورقة البحثية آليات الوصول للتمويل والربط التكنولوجي وأنظمة الاحتضان والمسرعات في المرحلة القادمة (Stepanyan et al., 2019).

1. آليات الوصول للتمويل

وذلك عن طريق تطبيق الاقتصاد التشاركي كأحد آليات تخفيف الأعباء المالية

أعطت الأزمة حافزاً لتطبيق آليات جديدة، لمساعدة قطاع الأعمال والأفراد في تخفيف وطأة تلك التداعيات، وإيجاد طرق لتوفير النفقات مع زيادة الأرباح من أجل الحفاظ على استمرارية عمل الشركات بشكل خاص، ومساعدة الاقتصاد القومي بشكل عام، ومن أهم تلك الآليات الواعدة هي آليات الاقتصاد التشاركي. ويعتمد هذا النهج على اعتبار موارد الشركة كنظام بيئي، وليس هيكل مغلق، حيث يمكن لشركات رواد الأعمال استخدام آليات الاقتصاد التشاركي لتوفير المال على المدى القصير في ظل الأزمة الراهنة، واتباع تلك الآليات كنهج استراتيجي على المدى الطويل أيضاً، وذلك عن طريق خلق علاقات مع الأفراد والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة لكلي الطرفين وذلك عن طريق:

- مرونة آلية التوظيف: في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة وتطبيق منظومة العمل عن بعد، فمن الممكن تغيير آلية التوظيف بتلك الشركات، من أجل توفير نفقات التشغيل، وزيادة هامش الأرباح. فمن الممكن أن تكون آلية التوظيف أكثر مرونة، وبعقد جزئي وليس بدوام كامل في القطاعات التي تستدعي ذلك، مما يضمن الكفاءة والمرونة في القيام بالأعمال.

- الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالمهام "Outsourcing": حيث يمكن للشركات الصغيرة توفير تكاليف العديد من المهام من خلال الاعتماد على هذه الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، فيما يخص خدمات النقل، من الممكن الاعتماد على

لرواد الأعمال، بالإضافة إلى القيام بدور الضامن لصغار العملاء أمام البنك، وتوفير الدعم لتمويل الأفكار والمشاريع الرائدة، مما يوفر لهم فرص الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، فضلاً عن التدريب في مجال الأعمال والتكنولوجيا وزيادة الأعمال.

3. دور المؤسسات التعليمية

يظهر دور المؤسسات التعليمية في العمل على نمو وتطور النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الإسهام بتطوير المهارات والمعرفة، وذلك عن طريق تنظيم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات والفعاليات والبرامج البحثية الخاصة بالمشروعات، لمساعدة رواد الأعمال على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتطوير أعمالهم، بالإضافة إلى دعم الشركات الناشئة في مرحلة مبكرة عن طريق عملية تقييم لفكرة المشروع من خلال عدة جوانب مثل حداثته، وإمكانية تسويقه، ومدى تقاني فريق العمل، وذلك لتمكين أصحاب المشروعات المبتكرة والملتزمة من الوصول إلى أهدافهم. فضلاً عن منح الشركات الناشئة وأصحاب الأفكار حق الاستفادة من جميع مرافق الحاضنات ومراكز ريادة الأعمال بالجامعة أو المؤسسة التعليمية.

4. دور المؤسسات المالية

يظهر دور المؤسسات المالية لدعم ريادة الأعمال من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لقطاع رواد الأعمال، والمتمثلة في تمويل رأس المال العامل، التأمين، الخدمات المصرفية التجارية، تمويل إعادة التأهيل، التمويل المالي، تقديم خدمات استشارية وتدريبية، عمل المسوحات المطلوبة من قبل المؤسسات، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى توفير إمدادات كافية من الائتمان لمختلف قطاعات الاقتصاد.

ثالثاً: متطلبات المرحلة القادمة

نتج عن أزمة كورونا خاصةً بعد قرارات فرض حظر التجمعات العديد من الخسائر المالية وأخرى في الوظائف وفرص العمل للقوى العاملة وبالتالي التأثير على النظام البيئي لريادة الأعمال، فمن

الإجراءات الاحترازية المتبعة في جميع الدول في الوقت الراهن، وبالتالي فإنه الوقت الأمثل للمضي قُدماً في دعم، بل وتذليل العقبات أمام إنشاء المنصات الإلكترونية التي تجمع جميع الدول تحت مظلة تجارية واحدة.

ونتيجة الإجراءات الاحترازية، ولجوء قطاع الأعمال والمؤسسات التعليمية الى الوسائل التكنولوجية للتواصل، وذلك بالعمل والتعلم عن بعد، ولمواكبة المتطلبات التي يحتمها الوضع الراهن، حيث إننا أصبحنا في زمن الجيل الخامس للإنترنت "Generation Fifth - 5G"، فستوفر شبكات الجيل الخامس سرعات تصل إلى 10 جيجابايت/الثانية، لتجعلها بذلك أسرع بمقدار 100 مرة من شبكات الجيل الرابع، مما يخلق تحولات جذرية في صناعات بأكملها في المنطقة ويسهل من إطلاق المنصات التي ستكون الداعم الأساسي لسياسات تحفيز قطاع ريادة الأعمال.

وبالتالي فإن الأولوية في الوقت الراهن هي تطوير البنية التحتية والتشريعية الإلكترونية للاستفادة من الخدمات التي ستخلقها التقنيات الحديثة، حيث من المهم جداً أن تدعم الدول الرائدة غيرها من الدول من أجل ضمان تحقيق ونجاح السياسات الداعمة لقطاع ريادة الأعمال الاجتماعي، وذلك تحت مظلة تشريعية وقانونية موحدة تيسر الإجراءات وتحمي حقوق المستخدمين لتلك الخدمات.

3. أنظمة الاحتضان والمسرعات

حيث الدعم المالي والتشريعي لحاضنات ريادة الأعمال

تعد حاضنات الأعمال محوراً حقيقياً للتنمية، حيث يمكنها دعم النظام البيئي الملائم لريادة الأعمال الاجتماعية، وتعتبر وسيلة لمصادر التمويل الذاتي للمجتمعات المحلية. وتعرض المشروعات الريادية الصغيرة والناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها، بل وتسهم في فشلها، حيث تشير البيانات في العديد من الدول أن نجاح المشروعات الصغيرة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات ينخفض إلى أقل من 10%، بينما ترتفع نفس النسبة بين المنشآت التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 61%.

والجدير بالذكر أن حاضنات ريادة الأعمال تتبنى الابتكار، وتعمل على تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، والتسويقي،

مقدمي هذه خدمات مثل «Uber»، عوضاً عن شراء أصول، كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً أن توفر ما يصل إلى 50% من تكاليف السكن باستخدام خدمات مثل «Airbnb».

• **تعظيم الدخل من الأصول غير المستغلة بكفاءة:** في حالة وجود موارد غير مستغلة بالمؤسسة، مثل مكاتب إضافية، أماكن وقوف السيارات غير مستخدمة، يمكن لجميع هذه الأصول أن تُدر أموالاً من خلال تأجيرها تفعيلاً لآليات اقتصاد المشاركة.

ولتحقيق أقصى استفادة من اقتصاد المشاركة، لا بد من خلق بيئة محفزة له، حيث تحتاج كل دول المنطقة للتحرك سريعاً، وذلك لإنشاء إطار شامل يأخذ في اعتباره خصائص سوق كل دولة على حدة، لتعزيز الفوائد الاقتصادية من جهة، وتقليل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستهلكين من جهة أخرى. ويشمل هذا الإطار أربعة محاور رئيسية، وهي:

- نموذج حوكمة للإشراف على أنشطة تلك الاقتصادات المشاركة في قطاعاتها المختلفة، لمعالجة أية مشاكل ناجمة عن تلك الأنشطة، لتعزيز ثقة المستهلك.

- تحقيق التوافق في اللوائح القانونية بين الأسواق المشاركة، مع وضع أطر لتحديد المسؤولية القانونية تضمن حماية المستهلك.

- أن تتضمن سياسات العمل الحديثة مفهوم "العمالة لبعض الوقت/ الدوام الجزئي".

- أن تكون سياسات الضرائب المتعلقة بتلك الأنشطة واضحة ومعلنة من خلال الجهات المعنية، وتتناسب مع واقع نشاط المنشآت.

2. آليات الربط التكنولوجي

وذلك عن طريق الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة

إن وضع تشريعات وقوانين ولوائح مرنة من شأنها استيعاب التغيير التكنولوجي والاستخدام الأمثل لتقنيات التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بالأخص في منصات التجارة الإلكترونية، ويمثل ذلك الداعم الرئيسي لسياسات الاقتصادات التشاركية، حيث أنه من الممكن تحويل تلك المنصات إلى أسواق متجمعة، خاصة في ظل



- طرق التمويل من قبل الجهات الحكومية والمصارف، وتشجيع رأس المال المخاطر

• وهذا فضلا عن غيرها من الخدمات التي من شأنها بقاء ومنافسة تلك المنشآت في الأسواق المحلية، الإقليمية والعالمية، خاصة في الوقت الراهن الذي يعد وقتا حرجا للغاية لتلك المنشآت خاصة الصغيرة منها، مثل:

- إقامة تحالفات إقليمية ودولية بين الجهات المعنية لتطوير قطاع التكنولوجيا بالمنطقة وذلك لتوفير الموارد اللازمة، واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.

- التركيز على تكامل السياسات بحيث لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ذلك إن إتاحة الفرصة لوجود حاضنات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى إطار تشريعي وبيئة قانونية تتماشى مع قوانين الاستثمار بالدول المختلفة.

- إمكانية قيام الحاضنات بإقامة تحالفات مع المنظمات الدولية والجامعات، وتشجيع التعاون بين قطاعات الأعمال والأطراف ذات العلاقة، لتوفير البيئة المنتجة والمحفزة لريادة الأعمال.

ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والتميزية.

وبالرغم من وجود مؤسسات ومنظمات محلية ودولية تعمل على دعم تلك الحاضنات مثل منظمة "UNIDO"، والغرف التجارية بكل دولة، إلا أن تلك الحاضنات تواجه عوائق عديدة تحُول دون تطوير تقنيات جديدة بها. وتتمحور تلك المعوقات في ضعف الأطر التشريعية المشجعة للابتكار والبحث، وأيضًا هشاشة المقومات التقنية كالبيئة التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى ضعف ميزانيات البحث والتطوير بالعديد من الدول، وعدم كفاية مصادر التمويل، كذلك ندرة الكفاءات بهذا المجال. لذا لا بد على حكومات الدول عامة أن تعمل على ما يلي:

• تطوير وتوفير الأساليب والمستجدات التقنية الحديثة التي من شأنها المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الطرق مثل:

- التكنولوجيا الملائمة

- طرق تدريب جديدة

- المعلومات حول الأسواق الجديدة

اتحاد الغرف العربية يعقد دورته (131) في دبي - دولة الامارات ويجدد لأمينه العام خالد حنفي لولاية ثانية



ترأس رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات ورئيس غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، محمد ثاني مرشد الرميثي، اجتماعات الدورة (131) لمجلس إدارة اتحاد الغرف العربية، التي عقدت في دبي - دولة الامارات، خلال الفترة 7-8 حزيران (يونيو) 2021، تحت عنوان: "القواعد الجديدة لدور الغرف العربية لمواكبة احتياجات قطاعات الاعمال في إطار التحولات الطارئة والبعيدة الأثر في الاقتصادين العالمي والعربي".

وعقدت اعمال الدورة 131 بمشاركة وحضور ممثلي الغرف واتحادات الغرف الأعضاء من 16 دولة عربية، وقد ضم الوفد اللبناني، رئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي، وعضو اتحاد الغرف اللبنانية وغرفة بيروت رؤوف أبو زكي.

وشدد الرميثي في ختام كلمته على أنّ بلداننا العربية بفضل الدور البارز والاستثنائي الذي يلعبه القطاع الخاص العربي، سوف نتمكن من الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، حتى تنهض بلداننا من جديد.

جدول الأعمال

زخر جدول أعمال المجلس بعدد من البنود والقضايا البارزة التي من شأنها تعزيز دور اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص، وكذلك تعزيز العلاقات بين البلدان العربية

في بداية الاجتماع رحب رئيس الاتحاد محمد ثاني مرشد الرميثي برؤساء الغرف العربية وممثلي اتحادات الغرف العربية على مشاركتهم في اجتماعات مجلس إدارة الاتحاد.

وقال: نتطلع إلى الاستمرار في العمل على تعزيز التعاون المشترك بما من شأنه المساهمة في تطوير مسيرة الاتحاد وخدمة الغرف العربية وتحقيق أهداف اتحاد الغرف ورفع شأن وتعزيز دور مجتمع الأعمال والقطاع الخاص العربي. وأضاف: لقد كان عام 2020 عاما مليئا بالتحديات وحفل بالمصاعب الاقتصادية، لكن على الرغم من كل الظروف التي تراكمت مع جائحة كورونا ظلّ الاتحاد عبر جهاز أمانته العامة يقوم بدوره.

من جانب رؤساء اتحادات الغرف العربية، على رأس جهاز الامانة العامة للاتحاد لفترة وولاية ثانية، بمثابة وسام وتقدير كبير لي.

قرارات وتوصيات

رحب المجلس بطلب اتحاد الغرف الليبية استضافة المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وعقده في مدينة طرابلس، بتاريخ 24 تشرين الأول (أكتوبر) 2021، برعاية مجلس الوزراء في ليبيا.

كما رحب المجلس بطلب اتحاد أصحاب العمل السوداني استضافة المؤتمر العربي السابع للاستثمار في الأمن الغذائي، في مدينة الخرطوم، خلال النصف الثاني من عام 2021، وستقوم الامانة العامة للاتحاد بالتواصل مع اتحاد أصحاب العمل السوداني للتنسيق والإعداد لهذا المؤتمر.

واستمع المجلس الى مديرة مجلس الأعمال الروسي - العربي، السيدة تتيانا غفيلافا، حول أنشطة المجلس للعام القادم، ورحب باستضافة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية للدورة (13) لمجلس الأعمال الروسي العربي وتنظيم المعرض الدولي الخامس "Arabia-Expo" في مدينة القاهرة، خلال الربع الأخير من عام 2022، وأخذ علماً بالفعالية التي سيعقدها المجلس في إطار "إكسبو 2020" في دبي خلال 24-27/1/2022، ورحب بالمشاركة في الحدثين أعلاه. ونوه بمنصة الأعمال الإلكترونية التي أنشأها المجلس لإقامة روابط دولية بين مؤسسات الأعمال الروسية والعربية، باللغات العربية، الروسية، الإنكليزية والفرنسية.

ورحب المجلس بالطلب المجدد من اتحاد الغرف التجارية العراقية على عقد الدورة القادمة لمجلس الاتحاد في مدينة بغداد في الربع الأخير من عام 2021، وفي حال لم تسمح الظروف بعقده، يوافق المجلس على طلب الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية باستضافة الدورة في القاهرة نهاية العام، توكباً مع افتتاحية المقر الجديد للاتحاد العام للغرف المصرية.

اطلع المجلس على التحضيرات الجارية لعقد النسخة الثانية من مسابقة "رالي العرب لريادة الاعمال" وملتقى "رواد الاعمال العرب"، المقرر عقدهما ضمن فعاليات "إكسبو 2020" خلال الفترة ما بين 11/10/2021 - 31/1/2022، وذلك تحت إشراف وتنظيم

والاجنبية، عبر تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري في ما بينها. وجرى التركيز على اهمية انتهاج البلدان العربية نهجا اقتصاديا جديدا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والثورة التكنولوجية والثورة الصناعية الرابعة، وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

واطلع المجتمعون على الدراسة المقدمة من الامانة العامة للاتحاد حول الموضوع الرئيسي للدورة، بعنوان: "القواعد الجديدة لدور الغرف العربية لمواكبة احتياجات قطاعات الأعمال في إطار التحولات الطارئة والبعيدة الأثر في الاقتصادين العالمي والعربي"، حيث تناولت الدراسة تأثير انتشار كوفيد 19 على الاقتصادين العالمي والعربي. واستعرضت تجارب عربية ودولية رائدة والسياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدول لمجابهة الجائحة. وأضاءت على القواعد الجديدة لعمل الغرف العربية في قيادة قطاعات الأعمال في بيئة صحية حرجة تتطلب التأقلم مع إجراءات الحماية، وبيئة عمل تكنولوجية جديدة ومنقلبة حيث الابتكار والتكيف عنصران أساسيان في تقديم خدمات عالية الجودة وتعزيز التعاون مع القطاع العام للنهوض في الاقتصاد. كما أبرزت الدراسة التحديات المستقبلية على الاقتصاد العربي والعالمي، متضمنة الاستنتاجات والتوصيات.

التجديد للأمين العام

اختار رؤساء اتحادات الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، بالإجماع لتولي منصب الأمين العام لاتحاد الغرف العربية لولاية ثانية مدتها اربعة سنوات تستمر لغاية عام 2025.

ونوه رؤساء اتحادات الغرف العربية، بالدور البارز الذي قام به امين عام الاتحاد، خلال فترة ولايته الاولى، حيث عمل على تطوير اداء جهاز الامانة العامة للاتحاد، واستطاع تحقيق نقلة نوعية حقيقية ساهمت في تطوير واقع الاتحاد. وأكد رؤساء اتحادات الغرف العربية على دعم الامين العام في رؤيته التطويرية، وكذلك دعم جهاز الامانة العامة للاتحاد من اجل ديمومة وتقدم اتحاد الغرف العربية الذي يعد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي.

من ناحيته شكر امين عام الاتحاد خالد حنفي، رؤساء اتحادات الغرف العربية على الثقة التي منحوه إياها، معتبراً أن هذه الثقة تحمّله مسؤولية كبيرة لبذل المزيد من الجهود ليكون على قدر المسؤوليات الملقاة على عاتقه. وقال: ان التجديد لي بالإجماع

الاتحاد بأرائه وأفكاره، متمنيا له دوام الصحة والتوفيق. كما أعرب المجلس عن تضامنه مع إخوانه في الغرف والقطاع الخاص الفلسطيني، مؤكدا على أهمية حفاظ الشعب الفلسطيني على حقوقه وأرضه وممتلكاته وتقديم الدعم لهم معنويا وماديا. واعتبر المجلس أن القدس هي عاصمة فلسطين وأن المسجد الأقصى هو حق للفلسطينيين والعرب والمسلمين في العالم.

اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، والاكاديمية العربية للتكنولوجيا والعلوم والنقل البحري، ومكتب اليونيدو للاستثمار والتكنولوجيا في البحرين. وقرر المجلس توجيه رسالة شكر وتقدير الى سعادة الأستاذ علي ثنيان الغانم، الرئيس السابق لغرفة تجارة وصناعة الكويت، على جهوده المميزة في أعمال الاتحاد وأنشطته وإثراء اجتماعات مجالس





محمد ثاني مرشد الرميثي لـ "العمران العربي": الامارات بفضل القيادة الرشيدة ستكون أفضل دولة في العالم



يعدّ من الشخصيات الاقتصادية المؤثرة والبارزة ليس في دولة الامارات العربية المتحدة فحسب، بل على المستويين العربي والدولي، حيث يقود بحكمة وحنكة اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة، وغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، فاستطاع من خلال رؤيته التطويرية في أن تتبوأ غرف الامارات، مكانة ريادية في مجال دعم الأعمال، عبر رعاية مصالح الأعضاء المنتسبون والمساهمة في نمو أعمالهم من خلال تقديم الخدمات وتسهيل الإجراءات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

"العمران العربي"، أجرت هذا الحوار الاستثنائي والمميّز مع سعادة محمد ثاني مرشد الرميثي، رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات، ورئيس غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، على هامش اجتماعات الدورة (131) لمجلس إدارة اتحاد الغرف العربية التي عقدت في دبي - دولة الامارات، حيث تمحور اللقاء حول مستقبل وتحديات الاقتصاد العربي بعد جائحة "كورونا"، إضافة إلى رؤيته كرئيس لاتحاد الغرف الإماراتية لمرحلة ما بعد الجائحة لتعظيم دور القطاع الخاص، وغيرها من المواضيع التي تهم اصحاب الأعمال والمستثمرين، وفي ما يلي التفاصيل:

- ما هي رؤية الامارات واتحاد الغرف الإماراتية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا لتعظيم دور القطاع الخاص؟
- إن استضافت دولة الامارات لأعمال الدورة 131 لمجلس إدارة اتحاد الغرف العربية، يأتي ضمن الحراك الاقتصادي المتمثل بتعزيز شراكة القطاع الخاص مع الحكومة ورفع مساهمة قطاع الأعمال في التنمية الشاملة المستدامة.
- كما يمثل دليلاً على تعافي هذا القطاع وتكيفه مع الظروف التي راقت جائحة كوفيد 19، واستعداد الامارات ودبي بصورة خاصة لاستضافت فعاليات اكسبو 2020، في الوقت المحدد لها. ويمكن

مستدام، وضمان بناء مستقبل راسخ لأجيالها بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية.

وعاماً تلو عام، تتواصل مسيرة الإنجازات، لتؤكد دولة الإمارات أن نهج "اللا مستحيل" الذي تمضي به القيادة لا يتوقف عند حد معين، وذلك عبر تجاوز التحديات وتحويلها إلى إنجازات لصالح الإمارات والعالم العربي والبشرية بشكل عام.

• ما هي مجالات الاستثمار التي برأيكم يجب ان تستثمر فيها البلدان العربية؟

- إنَّ التحول الاقتصادي هو مسعى طويل الأجل، وحالما تأخذ الجائحة دورتها وتعود البلدان العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي إلى "الوضع الطبيعي الجديد"، فلا بدّ من العمل على تسريع وتيرة الاستثمار في رأس المال البشري الذي سيكون أمراً بالغ الأهمية لبناء نموذج لنمو اقتصادي مستدام ومتنوع الأنشطة. إلى جانب الاستثمار في الذكاء الصناعي، العملة الرقمية، تكنولوجيا الدفاع، وغيرها من مجالات الاستثمار الواعدة خصوصاً تلك التي تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

• ما أهمية قانون تملك الأجانب الكامل للشركات الذي أصبح ساري المفعول بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

- تكمن أهمية قانون تملك الأجانب الكامل للشركات، في دعم الاقتصاد بمختلف قطاعاته وتعزيز جهوريتها للمستقبل، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين ورواد الأعمال ودورهم المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية، عبر توفير بيئة استثمارية متكاملة ومرنة تمكنهم من تنفيذ مشاريع حيوية تدعم الاقتصاد الوطني.

كذلك تكمن أهمية القانون في تسهيل تأسيس وممارسة أنشطة الأعمال في دولة الإمارات، وزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، إلى جانب تطوير وإنشاء مشاريع نوعية جديدة وزيادة تنوع القاعدة الاقتصادية ورفع إنتاجيتها، ودعم قدرات الابتكار والبحث والتطوير في الدولة، واستقطاب المواهب والكفاءات.

القول في هذا الإطار إنَّ المبادرات والمحفّزات التي أطلقتها الحكومة والغرف التجارية خلال الفترة الماضية والحالية، مهدت الطريق نحو دعم التوجه الخاص بتنوع مصادر الدخل ووضع أسس جديدة لمرحلة ما بعد كورونا والمتمثلة بالممارسات المرنة.

• ما هي أهمية "اكسبو 2020" الذي تستعد لاستضافته هذا العام بعد تأجيله العام الماضي بسبب تداعيات جائحة كورونا؟

- يعتبر معرض إكسبو 2020، أكبر حدث يقام في العالم العربي، وهناك عزيمة وإصرار على تنظيم هذا الحدث الاستثنائي لإبراز قدرات دولة الإمارات على التنظيم الاستثنائي لأول إكسبو دولي يقام في المنطقة وبأعلى المعايير وتدابير السلامة، حيث تتطلع كافة دول المشاركة إلى هذا المحفل الدولي الكبير، ليس فقط لتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي ورسم خريطة الطريق لمستقبل ما بعد "كوفيد-19"، وإنما ليشكل بوابة الأمل لعودة الحياة إلى طبيعتها.

وفيما يقف العالم على مفترق للطرق في ظل تحديات الواقع الجديد الذي فرضته جائحة كوفيد-19، فإن الإمارات تعد العالم بأجندة عمل تستشرف مستقبل مختلف القطاعات، وتبحث عن حلول للتحديات الأكثر إلحاحاً في عالم اليوم، بشكل يعكس رؤية الدولة وجهودها في تعزيز أوامر التعاون البناء بين دول العالم للتصدي للتحديات وتحقيق التغيير الإيجابي المنشود لخلق غد أفضل للإنسانية.

• استطاعت الإمارات أن تحقق إنجازات هامة عبر إرسال أول رحلة اماراتية وعربية نحو الفضاء، والسؤال: ما هو التالي بالنسبة للإمارات؟

- إنَّ الحلم لا يتوقّف، ونطمح في ظل القيادة الرشيدة أن تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم، وذلك من خلال الوصول إلى أفضل تعليم وأفضل اقتصاد وأفضل حكومة في العالم، إضافة إلى أسعد مجتمع في العالم، وكل ذلك يعتمد على متغيّرات المستقبل ونتائج الإنجاز، حيث لدى دولة الإمارات رؤى استراتيجية واضحة، وخريطة طريق مُحددة لتحقيق إنجازات نوعية شاملة في شتى القطاعات الحيوية التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة بشكل



• برأيكم كيف يمكن للبلدان العربية مجاراة متطلبات الثورة الرقمية حيث افرزت الجائحة مفاهيم اقتصادية جديدة وغير تقليدية؟

- كنتيجة لوباء كوفيد - 19 تزايدت سرعة التغيير التكنولوجي، ويمكن الإشارة إلى هذه الأزمة في التاريخ على أنها "المسرّع الرقمي العظيم"، لما مثلته من انعطافة سريعة في التحول الرقمي وما شكلته من حافز للمجالات المختلفة لزيادة الاستخدام التكنولوجي في التعليم والتجارة.. إلخ.

لقد زادت رقمنة النشاط الاقتصادي بشكل كبير، والمستقبل يأتي بسرعة لم نتوقعها، وحتى مع تعافى الاقتصادات من الوباء، فإن أزمة جائحة كورونا ستترك آثارا بعيدة المدى، وعلى هذا الأساس تحتاج البلدان العربية لمجاراة متطلبات الثورة الرقمية، إلى استحداث أشكال وأنماط عمل جديدة، تتمثل بتمويل مشاريع ريادة الأعمال والابتكار والشباب ومشاريع تمكين المرأة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز للتنمية. إلى جانب تجديد سياسة المنافسة بما يتناسب مع العصر الرقمي لضمان استمرار الأسواق في توفير ساحة مفتوحة ومتساوية للشركات. كما يجب تحسين بيئة الابتكار لتحفيز المعرفة الجديدة والتقدم التكنولوجي ونشرهم على نطاق واسع. أيضا لا بدّ من إصلاح أنظمة براءات الاختراع وإطلاق العنان للمنافسة التي تعد المحرك الأساسي للانتشار والابتكار التكنولوجي. فضلا عن ذلك لا بدّ من تعزيز البنية التحتية الرقمية لتوسيع الوصول إلى الفرص الجديدة. وهذا يتطلب زيادة الاستثمار وكذلك الأطر لتشجيع المزيد من الاستثمار الخاص لتحسين الوصول الرقمي.

• لقد بدأت دولة الامارات العربية المتحدة بمنح الإقامة الذهبية للأجانب، فأين تكمن أهمية هذه الخطوة الاستثنائية؟

- تأتي هذه الخطوة في منح الإقامة الذهبية للأجانب، في ظل توجهات الدولة نحو الذكاء الاصطناعي وتحسين بيئة العمل وتعزيز المناخات الاستثمارية وخلق التنافسية لتصبح بيئة الإمارات الاقتصادية أكثر جاذبية لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية النوعية.

وتهدف الامارات أيضا عبر هذا التحول، إلى تسهيل مزاوله الأعمال، وخلق بيئة مشجعة على الاستثمار والإبداع، إضافة إلى إشراك أصحاب المواهب الاستثنائية ليكونوا شركاء دائمين في مسيرة التنمية في الدولة.

• ماذا تحتاج البلدان العربية للتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية؟

- تحتاج البلدان العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، خصوصا في ظل ما أفرزته جائحة "كورونا" من تحديات مصيرية، إلى التفاعل مع مستجدات الوضع الراهن خصوصا من ناحية "التحديات المالية"، وتطوير المسار المالي من أجل تحقيق النمو المستدام لاقتصاداتها، وذلك عبر تعظيم معايير ضخ الأموال والتركيز على الاقتصادات الناشئة التي ستكون هي الفاصل في التحول الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان بن عبد العزيز العجلان لـ "العمران العربي": المملكة تهضي بثبات لتكون "نهر اقتصادي" قوي وضمن للاقتصادات الأولى في العالم



يعتبر من الشخصيات الاقتصادية البارزة والمؤثرة في المملكة العربية السعودية. وبفضل شخصيته الريادية حظي بتأييد القيادة السعودية ليكون رئيساً لمجلس الغرف السعودية، حيث ساهم في تأسيس العديد من الشركات السعودية والأجنبية ورئاسة مجالس إدارتها. كما استطاع إدارة العديد من ملفات القطاع الخاص الهامة مع الجهات الحكومية المعنية. إلى جانب رئاسة العديد من الفعاليات الاقتصادية التي ساهمت في تطوير القطاع الخاص.

"العمران العربي"، التقت رئيس اتحاد الغرف السعودية (مجلس الغرف السعودية سابقاً)، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الرياض عجلان بن عبد العزيز العجلان، وغاصت معه في واقع الاقتصاد السعودي، والتحوّل البارز الذي تشهده، ودور القطاع الخاص في مسيرة التنمية وتحقيق رؤية وأهداف 2030، وغيرها من المواضيع والقضايا المتصلة بواقع الاقتصاد العربي، وفي ما يلي التفاصيل:

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، على تطوير الأنظمة ذات الصلة بقطاع الأعمال، وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص السعودي، ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية.

ونتوقع أن تحدث تعديلات نظام الغرف الجديد، نقلة نوعية في

• تحوّل مجلس الغرف السعودية رسمياً إلى اتحاد الغرف السعودية، بعد بدء سريان نظام الغرف التجارية الجديد الصادر بقرار مجلس الوزراء، فما هي أهمية هذه الخطوة البارزة والاستثنائية؟

- جاء نظام الغرف التجارية الجديد، متضمناً العديد من محاور التطوير والتحسين، ليعكس اهتمام وحرص القيادة بقيادة



التحديات في عالمنا العربي.

• ما هي القطاعات الاستثمارية التي تحتاجها بلداننا العربية؟

- تمتاز البلدان العربية بمساحتها الجغرافية الشاسعة، وبثرواتها الطبيعية والبشرية التي يطغى عليها الطاقات الشبابية الواعدة. وهذا يعدّ مصدر غنى لدولنا من أجل تنوع مصادر الدخل عبر جذب الاستثمارات في العديد من القطاعات، ولكن ذلك يحتاج إلى تضافر الجهود سواء داخل البلد الواحد، أو بين سائر الدول العربية، ولا سيّما على مستوى القطاع الخاص العربي، المهياً للعب دور بارز واستثنائي على هذا الصعيد، ولأجل ذلك لا بدّ في زمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، من استغلال العوامل الإيجابية التي من شأنها أن تساعد في تحقيق النهضة والتقدم لبلداننا العربية،

ولا شكّ أنّ بلداننا العربية تحتاج إلى الاستثمار في القطاعات الحيوية ولا سيّما التي تتواءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، إلى جانب الاستثمار في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة، فضلا عن قطاع المستلزمات الطبية والدوائية وقطاع الصناعات الغذائية. وهنا تكمن أهمية حصول التشاور والتنسيق الدوري والمستمر بين المستثمرين ورجال الأعمال العرب، بما ينتج عن ذلك فوائد مشتركة تصب في خدمة الأهداف المتبادلة.

• هناك عوائق ما زالت تحدّ من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فما هي رسالتكم إلى القادة العرب بهذا الشأن؟

- اليوم نشهد انفتاحا وتنسيقا عربيا على أعلى المستويات، ولقد شكّلت المصالحة التي انبثقت عن قمة مجلس التعاون الخليجي، بارقة أمل نحو تحقيق المزيد من التقارب العربي. إلى جانب هذه المصالحة نشهد توصالا وتنسيقا سعوديا عراقيا، كذلك هناك تقارب بارز بين جمهورية مصر العربية والسودان. ولا ننسى الدور البارز الذي لعبته مصر على صعيد وقف العدوان الأخير على الشعب الفلسطيني. وبالتالي نحن نتمنّى ونؤكّد على أهمية حصول التواصل والتنسيق بشكل مستمر، لأنّ ذلك ينعكس إيجابا على بلداننا واقتصاداتنا وشعوبنا العربية.

مسيرة المجلس والغرف التجارية باستحداث مؤشرات قياس الأداء ورفع الكفاءة، مما يعزز تنافسية قطاع الأعمال وأجهزته المؤسسية، منوّها إلى أنّ "النظام الجديد، يعكس حرص الحكومة على تطوير الأنظمة ذات الصلة بقطاع الأعمال وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص السعودي ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية وفقاً لتطلعات رؤية 2030.

• لأي مدى تؤثر هذه الخطوة على صعيد جذب المستثمرين والاستثمارات الخارجية؟

- يواكب النظام الجديد عملية تحول تتضمن إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد السعودي وتطوير وإصلاح للأنظمة والتشريعات التجارية والاستثمارية فضلاً عن زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مما يضاعف من أهمية هذا النظام في تعزيز دور المجلس والغرف التجارية في هذه المرحلة ويمكن الأجهزة لتكون أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات والموائمة مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة في الخطط والاستراتيجيات التي تستهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص. ولا شكّ أنّ تعديل اسم "مجلس الغرف السعودية" إلى "اتحاد الغرف السعودية"، جاء ليعبر عن المعنى الحقيقي لهذا الكيان الاقتصادي الذي يمثل مظلة نظامية لقطاع الأعمال في المملكة، فضلاً عن استحداث جهاز إشرافي باسم "الجمعية العمومية لاتحاد الغرف" وتفعيل أدوار الجمعيات العمومية للغرف التجارية ومنحها الصلاحيات اللازمة، الأمر الذي سيدعم حوكمة الأعمال ويعزز النزاهة والشفافية، مما يساهم في نهاية المطاف في منح الثقة للمستثمر الأجنبي في تعزيز استثماراته في المملكة، فضلا عن جذب كبريات الشركات العملاقة في شتى المجالات.

• برأيكم ماذا يحتاج الاقتصاد العربي للتعافي في المرحلة المستقبلية، خصوصا في ظل ما أفرزته جائحة "كورونا"؟

- إنّ اتحادنا وتشاورنا كبلدان عربية، سيجعل مناّ قوة ضغط هامة، ومن هذا المنطلق فلا بدّ علينا من أجل تعزيز قوتنا وترسيخ مكانتنا كإقتصادات مؤثرة ومنافسة، البحث عمّا يساهم في دعم قطاعاتنا الخاصة وإيجاد الحلول التي تساعدنا على مواجهة

• هناك مشاريع عملاقة بدأت المملكة بتنفيذها مثل مشروع "تيوم"، ما مدى أهمية هذا المشروع للاقتصاد السعودي؟

- يعدّ مشروع "تيوم" ضمن عشرات المشاريع العملاقة التي بدأت السعودية في تنفيذها، وهو يجسّد نقلة نوعية على صعيد تنفيذ المشاريع الحيوية في المملكة، إذ من المقدر أن تجتذب المملكة من خلاله استثمارات ورساميل على مدار سنوات تنفيذه ما لا يقل عن 500 مليار دولار.

اليوم الفرص موجودة، وهناك فرص استثمارية جديدة سواء في السياحة أو في التخصص والصناعة والتقنية، إضافة إلى مجالات وقطاعات حيوية عديدة، وكلّها تفتح الأبواب أمام توفير آلاف فرص العمل.

• ما هو دور القطاع الخاص السعودي على صعيد تنفيذ هذه المشاريع الاستراتيجية؟

- تعتبر المملكة منطقة جذب واعدة في العالم، والاستثمارات ليست محصورة في إطار جغرافي محدد، بل تشهد كافة المحافظات والمناطق السعودية، تنفيذ الكثير من المشاريع الحيوية، وكل ذلك يترافق مع رقابة ومتابعة حكومية قوية، إلى جانب وجود قوي للقطاع الخاص السعودي الذي يمتلك خبرات بارزة واستثنائية.

باختصار تشهد المملكة نهضة كبرى، وأنا على يقين أنّ هذه النهضة سوف تكون محفزا وقودا للكثير من البلدان كي تحذو حذو المملكة سواء في منطقتنا العربية أو على مستوى العالم.

• برأيكم ما أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولأي مدى رؤية 2030 تصب في تحقيق هذه الشراكة؟

- اليوم في ظل سياسة المملكة المنفتحة ورؤية 2030، هناك تعويل كبير على القطاع الخاص السعودي الذي يساهم بنسبة تفوق 60 في المئة من الناتج المحلي إضافة إلى توفير عدد هائل من فرص العمل. وبالتالي هناك مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتقنا كقطاع خاص كوننا نحظى بدعم كبير من جانب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وكذلك من صاحب السمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، على اعتبار أنّ القطاع الخاص

• كيف استطاع مجلس الغرف السعودية التغلب على التحديات التي برزت جزاء جائحة كورونا؟

- تسلّمت رئاسة مجلس الغرف السعودية مطلع شهر شباط (فبراير) 2020 حيث كانت ذروة جائحة كورونا، وهذا ما فرض علينا تحديات كبيرة، من أجل التخفيف قدر المستطاع من التداعيات التي ترتبت عن الجائحة. وفي هذا الإطار نحن ندين بالشكر إلى الجهات الحكومية التي أدارت بشكل محترف أزمة كورونا، حيث لم تشهد المملكة عددا هائلا من الإصابات، كما لم نشهد إغلاقا كبيرا للبلاد، فكانت الإدارة متوازنة ورزينة ومحترفة مما قلل من حدّة الخسائر الاقتصادية بالمقارنة مع الخسائر الهائلة التي شهدتها العديد من البلدان ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الكبرى.

وبفضل الدعم الذي قدمته الحكومة للقطاع الخاص السعودي، من خلال إلغاء أو تأجيل المترتبات المتوجبة عليه للدولة، إلى جانب تأجيل البنوك للقروض الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عصب الاقتصاد السعودي، كل ذلك خفف من وطأة الأزمة، نستطيع الجزم بأنّ القطاع الخاص السعودي تجاوز بنسبة 80 في المئة تداعيات أزمة كورونا، وما تبقى من تأثير محدود سنتجاوزه قريبا جدًا بإذن الله تعالى.

• ما هي نظرة القطاع الخاص السعودي للتحوّل الذي تشهده المملكة سواء على الصعيد الثقافي والاجتماعي أو على الصعيد الاقتصادي؟

- تخطو المملكة العربية السعودية خطوات واثقة وقوية لتكون رقما اقتصاديا متقدما على مستوى العالم، يضاهاي القفزة الاقتصادية النوعية التي حققتها بلدان آسيوية مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية. وهي تمضي بثبات لتكون "نمر اقتصادي" قوي في منطقة الشرق الأوسط وضمن الاقتصادات الأولى في العالم، وكل ذلك بفضل التحوّل البارز الذي نتج عن رؤية 2030 الطموحة التي أطلقها صاحب السمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وبدعم لامحدود من جانب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وتأييد من القطاع الخاص السعودي وسائر المكونات في المملكة.



تصدر قريباً، هناك قانون خاص بالشركات سيكون له آثار إيجابية على صعيد استقطاب الشركات العالمية الكبرى إلى المملكة التي تعدّ أكبر سوق على صعيد المنطقة العربية وموطناً للفرص الواعدة والجاذبة للاستثمارات.

• قالها بوضوح سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بأن رؤية 2030 باتت في طور التحقق والتنفيذ، والسؤال الأهم: ماذا بعد وأين يصل الطموح؟

- أستاذ في إجابتي إلى ما قاله صاحب السمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حينما سؤل هذا السؤال بأنه بعد 2030 هناك رؤية 2040 والتي سوف تكون مرحلة المنافسة على المستوى العالمي بعد تحقيق أهداف 2030. بالمختصر إنّ تحقيق الحلم ليس مستحيلاً، واليوم من يزور المملكة يرى التغيّر البارز الذي طرأ على شتى المستويات، وفي كافة المحافظات سواء في الرياض أو في جدة، أو في باقي محافظات المملكة. وهذا كله تحقق بفضل وجود قيادة حكيمة لديها رؤية وأهداف واضحة.

هو المحرك والداعم القوي للاقتصاد سواء راهناً أو في المستقبل.

• أقرت دولة الامارات قانون تملك الأجانب الكامل للشركات، ما هي أهمية مثل هذه القوانين في المملكة العربية السعودية؟

- إنّ أي تطوّر في أي بلد عربي، هو بمثابة محفّز إلى باقي الدول العربية من أجل تطوير واقعها سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التنموي، وبالتالي فإنّ التحديث والتطوير والتنافسية يحفزان على العمل نحو تحقيق التقدّم والازدهار، في ظل التقدّم الهائل الذي يشهده العالم.

اليوم الظروف تغيّرت في السعودية، والإدارات والجهات المعنية تعمل بكل جهد من أجل تحقيق التغيير المنشود. كما أنّ هناك رقابة ومحاسبة بعيدا عن المحسوبيات والفساد، وكل ذلك يؤكّد أنّ المملكة بخير وتسير بخطوات ثابتة وواثقة نحو تحقيق أهدافها التي توفر النماء والرفاهية للشعب السعودي.

كذلك تشهد الأنظمة والقوانين تحديثاً مستمراً، وهي تصبّ في مصلحة القطاع الخاص، وفي تحويل المملكة إلى قبلة جاذبة للاستثمارات الخارجية. ومن ضمن القوانين الجديدة التي سوف

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع (51) للجنة التنفيذ والمتابعة



عقد الاجتماع عن بعد بإدارة الجامعة العربية ورئاسة ممثل دولة الكويت ومشاركة ممثلي الدول العربية لمتابعة سير العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويشارك اتحاد الغرف العربية في هذا الاجتماع وقدم إلى أعماله تقريره السنوي رقم (28) عن سير العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعنوان "البيئة الجديدة للتجارة العربية في ظل جائحة كورونا - التداعيات ومدى التأقلم مع التجارة الرقمية".

ودعت الدول لموافاة الجامعة بنماذج الأختام المستخدمة للتصديق على شهادات المنشأ، وكذلك بالتقارير الدورية. وطلبت من العراق تزويد لجنة التنفيذ والمتابعة في اجتماعها القادم بإيضاح بشأن رغبتها لتطبيق رزمة زراعية، علماً أن ذلك مخالف لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ورفعت اللجنة مقترحا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن

البند الأول- متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: أفادت إدارة التكامل الاقتصادي للجامعة بأنها تعمل لتصبح شهادة المنشأ العربية إلكترونية، وبأنها ستعد للاجتماع القادم تقريراً تفصيلياً عن العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأوصت اللجنة الأمانة العامة للجامعة بتحديث بيانات نقاط الاتصال، وتعميم الروابط الإلكترونية الخاصة بالية الشفافية.

الاجتماع القادم، بهدف صياغة آلية جديدة للالتزام.

البند الخامس- متابعة أعمال اللجان المستحدثة في إطار

المنطقة: احيطت اللجنة علما بتقارير اللجان، وطلبت من هذه اللجان استكمال عملها بالسرعة الممكنة وإرسال المسودات النهائية للدول لإبداء الملاحظات قبل العرض على الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند السادس- متابعة أعمال فريق الخبراء في مجال المنافسة

ومراقبة الاحتكارات: أحيطت اللجنة علما بتقرير الفريق.

البند السابع- متابعة أعمال الفريق العربي لحماية المستهلك:

أحيطت اللجنة علما بتقرير الفريق.

البند الثامن- متابعة أعمال الفريق العربي المتخصص لسلامة

الغذاء: أفادت الأمانة العامة للجامعة بانتهاء مشروع المبادرة العربية لسلامة الغذاء الذي كان يدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي (سيدا)، وإدارة من يونيدو، وعليه ستعقد اجتماعات الفريق لاحقاً مثل فرق العمل واللجان التابعة للجنة التنفيذ والمتابعة، وفقاً للنظام المعمول به في الجامعة.

وأوصت اللجنة من الدول إبداء ملاحظاتها على مخرجات

أعمال الفريق، وقيام الأمانة العامة بإعادة موافاة الدول بها، علماً أن الجزائر وافتها بملاحظاتها. كما أوصت بحث الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة للمعنيين في اجتماعات فريق سلامة الغذاء للحفاظ على مكتسبات عمل هذا الفريق.

البند التاسع- موعد ومكان الاجتماع (52): يعقد الاجتماع

(52) للجنة التنفيذ والمتابعة خلال الفترة 14 - 16 ديسمبر 2021 غير خاصة بالاتصال المرئي أو بمقر الأمانة العامة في حالة عقده حضورياً.

تكون آلية المعالجات للعقبات استرشادية لمدة 4 سنوات لتصبح بعدها إلزامية.

البند الثاني- العقبات التي تواجه الدول في تطبيق أحكام

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: أكدت اللجنة على توصيتها في الاجتماع (49) بالسعي لمعالجة العقبات ودياً قبل إحالتها للجنة التنفيذ والمتابعة، مع التأكيد على الشفافية والالتزام من قبل جميع الدول في تطبيق أحكام المنطقة. وأوصت الدول بإفادة الجامعة بأية معوقات تواجه التجارة العربية البينية، ودعت الدول التي أثرت بشأنها بعض العقبات أمام انسياب التجارة بموافاة الجامعة بالإجراءات المتخذة لإزالتها.

البند الثالث- تقرير اتحاد الغرف العربية الدوري لمتابعة

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: عرض اتحاد الغرف العربية تقريره السنوي رقم (28) عن سير العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعنوان "البيئة الجديدة للتجارة العربية في ظل جائحة كورونا - التداعيات ومدى التأقلم مع التجارة الرقمية"، وتناول التقرير من خلال دراسة تحليلية واستشرافية نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية عن المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية في ظل جائحة كوفيد19- بالنسبة للتجارة التقليدية والإلكترونية، بالإضافة إلى مقترحات المعالجة والحلول من وجهة نظر الشركات المشاركة في الاستبيان.

وأثنت اللجنة على مداخله اتحاد الغرف العربية وعلى التقرير القيم، وأوصت بالإحاطة به وكلفت الأمانة العامة للجامعة الاستفادة من التوصيات وتعميمه على الدول العربية.

البند الرابع- مقترح السعودية بشأن تعديل آلية التزام الدول

بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: أوصت اللجنة الدول العربية بموافاة الأمانة العامة للجامعة بملاحظاتها خلال شهر للعرض على



ورشة عمل للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين حول النثار الاقتصادية والصناعية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية

شارك اتحاد الغرف العربية في ورشة العمل التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، حول الآثار الاقتصادية والصناعية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية. وتناولت الورشة هذا الموضوع الجديد والحيوي للتنمية المستقبلية، من خلال جلستي عمل جرت خلالهما مناقشة موضوع الذكاء الاصطناعي في إطار تحديات الثورة الصناعية الرابعة، ودوره في تغيير نماذج الأعمال، وتأثيره على مهن الغد، وعلى التعليم، والبحث العلمي، والدليل الإرشادي الذي أعدته الإسكوا لسياسات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، فضلاً عن استعراض تجربة شركة أنظمة الملاحة الذكية في الإمارات العربية المتحدة، وحالات دراسية أخرى مختارة.

- مجموعة من الخبراء المختصين:
- مرتكزات الذكاء الاصطناعي تضاعف قوة الحوسبة، ووفرة وسرعة تدفق البيانات، وسعة التخزين.
- أهم الدول التي حققت تقدماً في مجال الذكاء الاصطناعي كل من المملكة المتحدة، والصين، واليابان.
- في العالم العربي، الدول المتقدمة في هذا المجال دول مجلس التعاون الخليجي خاصة الإمارات والسعودية، كما تتمتع كل من مصر والأردن ولبنان وتونس والمغرب بإمكانيات لا بأس بها، أما الدول الأخرى فلا تزال متخلفة في هذا المجال.
- البحث والتطوير في العالم العربي منخفض جداً ولا يتجاوز 0.53% من الناتج المحلي الإجمالي.
- أهم المتطلبات: إنترنت مفتوح ومنتشر وآمن، نظام بيئي مؤهل ومناسب على مستوى الحكومات والسوق والتعليم، والبحث والتطوير، والمجتمع، والمهارات.
- مشكلة أن النطاق العريض في العالم العربي مكلف جداً وبطيء مقارنة بغيره من المناطق.
- مكونات الاستراتيجية الناجحة: التشريعات الصديقة للابتكار، دعم الحكومة للابتكار، دور الحكومة في تحريك الطلب على الذكاء الاصطناعي، البحث والتطوير، جذب المهارات، خلق الفرص، اعتبار البعد الأخلاقي، الوعي، تكامل مجتمعي عوضاً عن جزر محدودة، استهداف التنمية المستدامة، تحديد القطاعات الرئيسية حسب خصوصيات الدول، الاستثمار، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، رصد وتقييم مستمر، الحوكمة.

أدار ورشة العمل مدير إدارة التنمية الصناعية بالمنظمة الأستاذ عبد الحميد ثامري، وافتتحت بكلمة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين سعادة المهندس عادل الصقر الذي أكد على أهمية موضوع الندوة وضرورة نقل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي للدول العربية، مشيراً إلى أن العالم يشهد اليوم تطوراً تكنولوجياً متسارعاً في ظل الثورة الصناعية الرابعة ومُحركها الذكاء الاصطناعي وأصبحت تطبيقاته تؤسس لعالم ذكي، جديد، مختلف، سيكون له تأثير في مستقبل القطاعات الاقتصادية والصناعية والتقنية والطبية والتعليمية والخدمية وغيرها. ولفت إلى أن استحداث نماذج مبتكرة للأعمال وتطوير سلاسل الإنتاج الحالية، ستقود إلى تغيير أداء عمل المنشآت الصناعية في المستقبل لتتحول إلى مصانع رقمية ذكية تحافظ على تنافسيتها وترفع كفاءة وجودة منتجاتها.

كما تحدث رئيس ومؤسس كلية طلال أبو غزالة الجامعية للابتكار سعادة الدكتور طلال أبو غزالة، الذي سلط الضوء على إمكانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتغيرات الجذرية التي سيحدثها في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وأكد على أهمية أن تدخل الدول العربية في هذا الصنف من التكنولوجيات لتتهيئ نفسها للولج إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة، داعياً إلى وضع آليات نقل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتوطينها في الدول العربية، والوقوف على التحديات المواقبة لهذا النوع من الذكاء ومواجهة الآثار الناجمة عن استخداماته، مشيراً إلى أهمية التركيز على إدراج مناهج الذكاء الاصطناعي في مراحل التعليم المختلفة وزيادة الوعي بثقافة الاهتمام بالذكاء الاصطناعي تعريفاً ثم تطبيقاً ثم اختراعاً وفتح الآفاق للاستثمار فيها. وفي ما يلي أبرز الأمور التي يمكن استخلاصها من المحاضرات التي قدمت من قبل

ورشة عمل لـ "صندوق النقد العربي" و "برنامج تمويل التجارة العربية البينية"

حول رقمنة عمليات تمويل التجارة

شارك اتحاد الغرف العربية في هذه الورشة الفنية التي هدفت إلى تبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق برقمنة عمليات تمويل التجارة، وإلقاء الضوء على طبيعة التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا المجال، والوقوف على أهم الممارسات الإقليمية والدولية في هذا الإطار.

الرحمن الحميدي، وتضمنت 8 جلسات عمل على الشكل التالي:

1. رقمنة عمليات تمويل التجارة: المكاسب الاقتصادية الكلية.
2. الإطار القانوني والتنظيمي: عرض غرفة التجارة الدولية حول القواعد الموحدة لالتزامات الدفع المصرفية.
3. الابتكار في مجال تمويل التجارة: الفرص، التطبيق، الآفاق.
4. المنصة الإقليمية متعددة العملات لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.
5. تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال رقمنة تمويل التجارة.
6. التحكيم وفض نزاعات التمويل التجاري الرقمي.
7. تطوير التجارة الرقمية.
8. "التحول الرقمي لتمويل التجارة والانعكاسات بالنسبة للمنطقة العربية"

جلسة مستديرة يشترك فيها عدد من ممثلي الوكالات الوطنية ذات التجربة الرائدة من مناطق جغرافية مختلفة في الوطن العربي، وممثلون عن المؤسسات الإقليمية والدولية المشاركة في الورشة. ويستخلص من العروض الأمور الرئيسية التالية:

- يبلغ حجم عمليات تمويل التجارة عموماً نحو 9 تريليونات \$.
- أهمية رقمنة عمليات تمويل التجارة التي من شأنها أن تقلل الوقت والكلفة وتسهل الإجراءات وتوفر مكاسب اقتصادية على كافة المستويات.

- تقاومت مشكلات التمويل بسبب التحديات التي أفرزتها جائحة

فالتحول الرقمي في تمويل التجارة يمثل أحد أهم التطورات التي سوف تساعد على تطوير آليات التمويل التقليدية وزيادة كفاءة العمليات التي تستهدف تيسير التجارة العربية البينية لاسيما في ظل التقنيات البارزة في سياق الثورة الصناعية الرابعة التي تشمل تقنية سلاسل الكتل، والذكاء الاصطناعي، وانترنت الأشياء، التي تساعد البنوك على التعرف بشكل أدق على عملائها، وتيسير كافة الإجراءات المرتبطة بعمليات تمويل التجارة بما يساعد على خفض التكاليف وزيادة مستويات الشمول المالي لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وعلى سبيل المثال، تساعد تقنية سلاسل الكتل على التغلب على التحديات التي ترتبط بعمليات تمويل التجارة التقليدية التي تقوم على الاعتمادات المستندية الورقية بما يجعل الوصول إلى التمويل أكثر صعوبة لحوالي 50 بالمائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث يُمكن استخدام تقنيات سلاسل الكتل ومن بينها تقنية البلوك تشين البنوك ومؤسسات تمويل التجارة من تخزين وتأمين وتبادل تفاصيل العقود والشروط المالية تلقائياً، وإنجاز كافة الترتيبات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والمدفوعات على شبكة متكاملة تنفذ العمليات أنياً.

ومن شأن تبسيط إجراءات تمويل التجارة أن يساعد في سد جزء من فجوة تمويل التجارة لاسيما في الدول النامية بما يساعد على تحقيق وفورات إجمالية تقدر بحوالي 30-40 مليار دولار أمريكي سنوياً. في هذا السياق، ناقشت الورشة عدداً من الموضوعات المهمة ذات الصلة برقمنة عمليات تمويل التجارة وألقت الضوء على الآليات المبتكرة في هذا المجال ومن بينها التزامات الدفع المصرفية وغيرها من التطورات التقنية الأخرى التي سوف تساعد على زيادة مستويات كفاءة عمليات تمويل التجارة.

افتتح ورشة العمل المدير العام لصندوق النقد العربي د. عبد

أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تكنولوجيا سلاسل الكتل.

- هناك عدة صعوبات، مثل غياب المعايير الدولية الموحدة التي تنظم عمليات رقمنة تمويل التجارة، صعوبة التصديق الإلكتروني، كما أن رقمنة عمليات الشحن ربما تكون من أصعب عمليات الرقمنة.

- أهم الأمور المطلوبة هو تفعيل تعاون عالمي جدي بين المؤسسات المعنية لتنسيق المعايير والقواعد لرقمنة عمليات تمويل التجارة.

وقد اطلع المشاركون عن الدور الذي يضطلع به صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية البنينة في رقمنة عمليات تمويل التجارة العربية من خلال خطة الصندوق للتحويل الرقمي والمبادرات والتطبيقات التي تم إطلاقها لهذه الغاية، إلى جانب دوره في تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية لاعتماد التقنيات المالية الحديثة، وتنظيم ورش العمل التدريبية للجهات العربية المعنية.

كورونا، بحيث ارتفعت فجوة تمويل التجارة من نحو 1.5 تريليون \$ إلى 4 تريليون دولار.

- ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تحتاج لنحو 45% من التمويل المتاح، علما أن نحو نفس النسبة أي 45% من طلبات التمويل المقدمة من هذه المؤسسات يتم رفضها.

- من شأن رقمنة عمليات تمويل التجارة توفير ما لا يقل عن 30% من التكاليف وزيادة إيرادات الشركات بنحو 10%.

- لغاية الآن لم يستفد كفاية من تقنيات رقمنة تمويل التجارة في ظل تفاوت كبير بين الدول والشركات.

- المكاسب هائلة، وتتضمن تعزيز الشمول المالي، والمزيد من سلاسل القيمة، وفرص الاستثمار، وفرص التشغيل والنمو، فضلا عن أهمية ابتكارات 4IR المتصلة برقمنة تمويل التجارة في تحقيق





Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المهولة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المهولة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤية

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

القواعد الجديدة لدور الغرف العربية لمواجهة احتياجات قطاع الأعمال في إطار التحولات الطارئة والبعيدة الأثر في الاقتصادين العربي والعالمي

في إطار الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم منذ بدء جائحة "كورونا" والتي ما تزال آثارها اللبية مستمرة لغاية اليوم، ومواكبة لاحتياجات قطاع الأعمال في إطار التحولات الطارئة والبعيدة الأثر في الاقتصادين العربي والعالمي، قدّم اتحاد الغرف العربية في اجتماع مجلس إدارته بدورته الـ (131) التي عقدت في دبي - دولة الإمارات، دراسة بعنوان: "القواعد الجديدة لدور الغرف العربية لمواجهة احتياجات قطاع الأعمال"، بهدف استشراف الحلول المستقبلية لتعزيز دور الغرف والقطاع الخاص العربي في إطار التحولات التي أفرزتها جائحة "كورونا".



وتبيّن الدراسة أنّ الصين وكوريا الجنوبية واندونيسيا في آسيا، الدنمارك والسويد والنرويج في المنطقة الأوروبية، تشيلي وكولومبيا والبرازيل في أمريكا اللاتينية، الإمارات والسعودية في الشرق الأوسط، هي الفائز الأول للفترة القادمة.

ويتوقع أن يشكل نمو الاقتصاد الصيني ثلث النمو العالمي عام 2021، وستتفوق الصين في غضون 5 سنوات على الولايات المتحدة لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، أسرع مرتين مما كان متوقعا. كذلك من المرتقب أن توسّع الصين نفوذها على الخارطة الاقتصادية العالمية مع النجاح في إبرام أكبر اتفاقية شراكة اقتصادية عرفها العالم بين 15 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (RCEP) بما يعزز مشروعها الهائل للحزام والطريق. أما الدول النامية التي تعاني أصلا من أزمات ومشاكل اقتصادية

تظهر الدراسة أنّ صدمة بدأت الجائحة إزاء خلفية من التباطؤ الاقتصادي العالمي، وتسببت بعمليات إغلاق واسعة أغرقت العالم في ركود عميق، ورغم العودة إلى النمو البطيء، لكنه لن يعود إلى سابق عهده في المستقبل المنظور، حيث لا يتوقع حدوث ذلك في وقت قريب في ظل تطور وانتشار سلالات جديدة من الفيروس، على الأقل قبل نهاية 2021.

اتجاهات الاقتصاد العالمي

بالنسبة للدول المتقدمة التي أمنت كميات كبيرة من اللقاحات، فمن المتوقع أن يكون الرجوع قبل نهاية 2021 في حال عدم ظهور مستجدات جديدة خاصة بطبيعة الفيروس، وتعد الدول الأقل تأثراً بتبعات الجائحة.



الجائحة بعد قرار خفض السعودية إنتاجها في يناير 2021 ليصل إلى 69 دولاراً للبرميل وفقاً لـ Bloomberg، علماً أن الأسعار العالمية لخام برنت تهاوت منذ بداية مارس 2020.

عودة الاستثمار للانتعاش

سجل مؤشر fDi الذي يقيس توجهات المستثمرين أعلى مستوى له في مارس 2021 منذ أكثر من عام، بزيادة بنسبة 43.6% من المستوى القياسي المنخفض في مارس 2020.

بالتزامن بلغ عدد المشروعات المعلنة مستوى قياسي، وأكثرها في الولايات المتحدة، وكندا، يليهما إسبانيا، والصين، وكولومبيا، والسعودية، مع تصدر المشروعات التكنولوجية وقطاعات خدمات الأعمال.

النثر الاقتصادية عربياً

لم تختلف انعكاسات الأزمة على دول الوطن العربي عما هي عليه عالمياً بشكل ملحوظ حيث قُدرت خسائر المنطقة بأكثر من 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام 2020.

وما يزيد الوضع سوءاً ان المنطقة مسبقاً من نزاعات سياسية وحروب أضرت بشكل كبير بشعوب تلك الدول، حيث أن هناك حوالي أكثر من 110 مليون نسمة في المنطقة يعيشون بالفعل في

متوتنة، فغالبيتها ستشهد المزيد من الانتشار للفيروس والذي سيخرج عن السيطرة في عدد منها، بما فيه عدد من الدول العربية.

وتبيّن الدراسة أن العالم خسر نحو 255 مليون وظيفة بدوام كامل، وهذا يعادل تقريباً 4 أضعاف الخسارة المسجلة في الأزمة المالية العالمية عام 2009.

أما على صعيد قطاع السياحة والسفر وحركة الملاحة الجوية، فقد سجل قطاع النقل الجوي خسائر قاربت 60% في عام 2020، وقدرت بأكثر من 370 مليار دولار. ومن المتوقع أن يتعافى تدريجياً بنهاية الربع الثاني من عام 2021 تزامناً مع تخفيف الإجراءات الاحترازية.

في المقابل تحسنت جميع أسعار السلع الأساسية تقريباً في الربع الثالث من 2020 بعد الانخفاضات الحادة في وقت سابق من العام بسبب جائحة كورونا، بعض السلع الغذائية ارتفعت أيضاً أسعارها، مثل زيوت الطعام، بسبب نقص الإنتاج، ويتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء عام 2021. وتبقى المخاطر على الأسعار قائمة اعتماداً على مدة الجائحة وعلى المخاطر التي تنطوي عليها الموجة الثانية من الفيروس. أيضاً أسعار المعادن تعافت بسرعة استجابة لانتعاش أسرع من المتوقع في النشاط الصناعي في الصين، ويتوقع أن تحقق زيادة متواضعة بنسبة 2% عام 2021.

أما فيما يخص النفط، فقد ارتفعت أسعاره إلى مستويات ما قبل

غرفة قطر

- مبادرة تكاتف - دعم الأمن الغذائي - تفعيل الخدمات الإلكترونية
- دعم رواد الأعمال من خلال مبادرات "غرفة قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"

غرفة الكويت

- إطلاق برنامج التحفيز الاقتصادي للدولة - الدعوة لإنشاء الصندوق الوطني للأزمات

فقر مدقع، وفقاً للمعايير الرسمية، وحوالي 52 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية، مما سيؤدي إلى وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر.

وتظهر الدراسة ارتفاع معدل البطالة في المنطقة عام 2020 ليصل إلى 26.44 في المئة، مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 13.62 في المئة. وبالتالي ارتفع معدل الفقر بأكثر من 3 نقاط مئوية في 2020، ليصل إلى 32.4 في المئة، يعيش أكثر من 80 في المئة منهم في أربعة بلدان، هي: سوريا، والسودان، ومصر، واليمن.

مبادرات اتحاد الغرف العربية

أطلق اتحاد الغرف العربية، في إطار مواكبته للتحويلات التي نجمت عن جائحة "كورونا" العديد من المبادرات ومنها:

- مبادرة وبرنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع منظمة يونيدو - البحرين، بالإضافة إلى مسابقة رالي العرب التي أطلقت النسخة الأولى منها العام الماضي كما سيتم إطلاق النسخة الثانية منها في عام 2021.

- مبادرات داعمة للتحويل الرقمي والأتمتة ودعم تكنولوجيا المعلومات وذلك بالتنسيق مع اتحاد المصارف العربية.

- مبادرات وبرنامج داعمة للتعاون والتكامل الدولي بين الدول العربية والدول الأجنبية وذلك من خلال الغرف العربية الأجنبية المشتركة، كما تم إطلاق منصات للتبادل المعلوماتي لطرح السلع والخدمات، وبرنامج طعام حلال Halal Food وبرنامج دعم ريادة الأعمال واللذين أطلقا تحت مظلة الغرفة العربية البرازيلية.

أهم التجارب العالمية والعربية لهجابهة جائحة كورونا

- مبادرة صندوق النقد الدولي للمساعدة المالية وتخفيف خدمة الديون للبلدان الأعضاء

- مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للرعاية الصحية ودعم الموظفين والشركات وتوفير المعلومات الشاملة

يستعرض ملحق الدراسة نتائج تجارب دولية وعربية تبين أنها تشترك في الأهداف الرئيسية التالية:

القواعد الجديدة لعول الغرف العربية في قيادة قطاعات الأعمال

لم يعد دور الغرف العربية مقتصرًا على الوساطة بين القطاع الخاص والحكومات، فقد برزت أهميتها منذ اندلاع الأزمة من خلال:

- دعم جهود الحكومات في المحاولة على السيطرة على الأزمة - التواصل مع أصحاب الأعمال بشكل مستمر لرفع متطلبات بيئة الأعمال إلى متخذي القرار من خلال عقد ندوات ولقاءات جمعت بين أصحاب الأعمال ومسؤولين حكوميين

- تحديث طرق تقديم الخدمات لمنتسبي الغرف عن طريق الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية، كما اتجهت أغلب الغرف العربية تحديداً في الإمارات العربية، وقطر، والكويت، والبحرين إلى رقمنة أغلب المعاملات الورقية واستبدالها ببدائل أخرى.

أبرز مبادرات الغرف العربية للتصدي للنزوة

غرفة دبي

- إطلاق دبي للمشاريع الناشئة - دعم صندوق التضامن الاجتماعي - إطلاق منصة معلوماتية

غرفة أبوظبي

- دعم صندوق "معاً نحن بخير" - إطلاق منصة رقمية

ب. بناء توافق في الآراء حول مجموعة جديدة من أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية.

الإصلاح المؤسسي

التحول الاقتصادي الضروري سيتطلب إصلاحًا وبناء مؤسسات على نطاق ما بعد الحرب العالمية الثانية.

مصادر النمو الاقتصادي الجديدة

لا بدّ في هذا الإطار من إعادة تشكيل القطاعات الحالية لإنشاء أسواق جديدة كمنظمين ومستثمرين عبر الابتكار والتكامل العالمي والإقليمي.. وكذلك إجراء تغييرات لتأمين الاستمرار بتوسيع النشاط في التجارة الإلكترونية. فضلا عن ضرورة التوجه إلى اتجاهات جديدة مثل: (الطاقة الخضراء - السياحة البيئية - الاقتصاد الدائري - اقتصاد الرعاية).

وعلى هذا الصعيد لا بدّ من الإشارة، إلى أنّ جائحة كورونا سرّعت مسارات جديدة للتجارة والتقارب العالمي سرعتها أزمة كوفيد 19-، يتعلق الأول بمزيد من المرونة في سلاسل التوريد. أما الجانب الثاني فهو تبني الحلول الإلكترونية، إلى جانب الموازنة مع أهداف جديدة للأداء الاقتصادي. كما أفرزت الجائحة ضرورة إعطاء وزن أكبر للنتائج المستقبلية على المكاسب الاقتصادية الفورية، بما فيه تتبع الأبعاد المختلفة للتعريف الواسع للثروة الوطنية بشكل منهجي، ويشمل رأس المال المالي والمادي والطبيعي والاجتماعي.

وسيحتمل الناتج المحلي الإجمالي نفسه أيضا إلى التحديث ليعكس خلق القيمة في الاقتصاد الرقمي، والقيمة التي يتم إنشاؤها من خلال أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ستتغير مقاييس الأعمال المتصلة بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، وكذلك أطر تقييم أبعاد متعددة للرفاهية خارج الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات للسياسات ولدور الغرف

التجارية

- التحول الرقمي

- تحسين وضع الشركات من خلال خلق مصادر تمويل لتوفير السيولة الكافية للشركات (خاصة شركات القطاعات الأكثر تضرراً).

- تقليل أسعار الفائدة لتحفيز الشركات خاصة المتوسطة والصغيرة منها لطلب القروض لدعمها في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.

- دعم العمالة المؤقتة ودعم الشركات المتضررة للإبقاء على العمالة الموجودة بها.

- توفير الدعم للبرامج الاجتماعية للأسر المتضررة.

- دعم القطاع الخاص عن طريق تأجيل سداد القروض المستحقة على الشركات المتضررة بدون فوائد.

- دعم القطاع الصحي وقطاع الخدمات الصحية.

- تقليل الضرائب والرسوم الحكومية كدعم للقطاع الخاص لتخفيف الأعباء.

التحديات المستقبلية

ثلاثة تحديات ناشئة تواجه الحكومات وقادة الأعمال مع دخول العالم مرحلة التعافي وهي :

- إعادة صياغة السياسة الاقتصادية للحد من عدم المساواة وتحسين الأوضاع الاجتماعية:

أ. تعديل هيكل الضرائب.

ب. دعم تحولات سوق العمل والحماية الاجتماعية.

- تحديد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي:

أ. المشاركة في إنشاء أسواق جديدة.

ب. إيجاد مسارات جديدة للتنمية الاقتصادية والتقارب العالمي.

- الموازنة مع أهداف جديدة للأداء الاقتصادي:

أ. ربط مصالح الأعمال بأهداف التنمية المستدامة.

- استكمال البنية التشريعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها حيز الزاوية لمزيد من التكامل.

الهطوب العمل بالتوازي للهدى القصير والهدى البعيد

بهدف:

- التأقلم مع الظروف والقواعد الجديدة للحد من تداعيات الجائحة.

- تبني التغييرات البعيدة المدى التي تسارعت بسبب الجائحة.

المدى القصير

- التأقلم مع العمل الرقمي وعن بعد.

- التحول من الفعاليات الحضورية إلى عن بعد التجاوب ودعم المبادرات الحكومية.

- تطبيق ونشر المعايير الدولية للحماية الصحية والتباعد في العمل.

- خلق منصات للأسواق لتسهيل التبادل التجاري وB2B.

المدى البعيد

- التركيز على توجيه القطاع الخاص نحو مشروعات التنمية المستدامة.

- تطوير العمل الرقمي عن بعد

- دعم القطاع الخاص للتحول السريع نحو الرقمية.

- التوسع في بناء المنصات الرقمية التكامل والتعاون بين الغرف ومع باقي مؤسسات الأعمال النوعية محليا وعربيا ودوليا.

في المحصلة يمكن القول إنّ الفرص كبيرة للتعاون بين الغرف العربية ومع الغرف العربية الأجنبية المشتركة والغرف الدولية الصديقة لتبادل التجارب والدعم المتبادل.

- ترابط الدول أصبح من المحتمات لتلبية احتياجاتها

- تبني سياسات حكومية للنمو الشمولي أو ما يسمى بالنمو الجماعي

- تقليل أسعار الفائدة وتحفيز الشركات - دعم العمالة وخاصة المؤقتة منها - تبني سياسات وتسهيلات في سداد القروض المستحقة على الشركات

- إعطاء القطاع الصحي وقطاع الخدمات الصحية الأولوية

- تبني نماذج اقتصادية جديدة: الأقتصاد الرقمي، الأخضر، الدائري، التشاركي، إلخ...

- الاهتمام بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

الدور الجديد للغرف التجارية

- خلق آلية مستدامة تقيس وتقيم احتياجات وتطلعات وتحديات الشركات في بيئتها وتطوير حلول ذكية وخدمات مبتكرة.

- تنظيم ورش عمل تدريبية افتراضية لمشاركة الإرشادات والأفكار حول كيفية بناء رواد الأعمال

- تعزيز التنمية المستدامة والمساعدة في التقدم العربي والعالمي من خلال تعزيز تجارة دولية أكثر انفتاحاً وشمولية

- إنشاء شراكات استراتيجية تسهل التبادل والتمويل التجاري والاستثمار، وبهذا المعنى، فإن دورها في تحقيق الانفتاح التجاري في مناطق معينة من العالم يكون أحياناً أكثر فائدة من الدبلوماسية نفسها.

- التعاون بين الغرف العربية ومع الغرف العربية الأجنبية المشتركة والغرف الدولية الصديقة.

- الارتقاء بمسار التكامل الاقتصادي العربي المشترك

- وضع برامج مشتركة

- وضع أجندة تعاون مشتركة جديدة أبعد من مجرد مواجهة الأزمات الحالية

A big Business starts with Networking

Your step forward starts with **Ghorfa**



Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.



الغرفة العربية – اليونانية تنظم منتدى "اليونان- دول مجلس التعاون الخليجي" بشعار: "رؤى مشتركة"



قال رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي السيد سمير عبد الله ناس إن حجم الاقتصاد الخليجي قد بلغ 1.6 تريليون دولار عام 2019، ويأتي في الترتيب الثاني عشر عالميا، مشيراً إلى أن حجم الانفاق الحكومي الخليجي يبلغ 560 مليار دولار سنوياً.

كلام ناس جاء خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى اليونان – دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد تحت شعار "رؤى مشتركة" عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك بتنظيم من الغرفة العربية – اليونانية، وبرعاية اتحاد الغرف العربية وبالتعاون والتنسيق مع اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي والاتحادات والغرف التجارية في هذه الدول.

المليارات من الدولارات". لافتاً إلى أن "الاقتصادات الخليجية أثبتت قوتها ومثانتها خلال جائحة كورونا، وذلك من خلال إطلاق حكومات الخليج حزمًا مالية كبيرة تقدر بنحو 100 مليار دولار استهدفت دعم الشركات والأعمال والأفراد المتضررين من الجائحة، كما شهدت الخدمات الالكترونية والرقمية طفرة كبيرة في كافة المجالات التي تخدم الشركات والأعمال والأفراد، الأمر الذي مكن المستثمرين الأجانب من استكمال كافة معاملاتهم عبر القنوات الالكترونية المتعددة".

وكشف ناس عن أن دول المجلس تستقطب استثمارات بصورة سنوية تتجاوز 20 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات العالمية، وذلك بفضل تقدمها في مؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات تسهيل الأعمال وجذب الاستثمارات.

وأكد أن "دول مجلس التعاون تمتلك اقتصاداً متنوعاً يخلق المئات من فرص الأعمال الجذابة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية، علاوة على الاقتصاد الأخضر واقتصاد المعرفة التي رصدت دول الخليج لتطويرهما عشرات

الثانية عن "اليونان والكويت" تم خلالها عرض رؤية الكويت 2035 واستراتيجية اليونان في الإصلاح الاقتصادي وإمكانات البلدين في التعاون على ضوء هذه الرؤى، أما الجلسة الثالثة فكانت عن "اليونان وسلطنة عُمان"، تم خلالها استعراض رؤية السلطنة 2040 والتركيز على المناطق الحرة والصناعية ومجالات التعاون والشراكة في هذه القطاعات مع استعراض تجربة اليونان في الصناعات الغذائية والدوائية وإمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا.

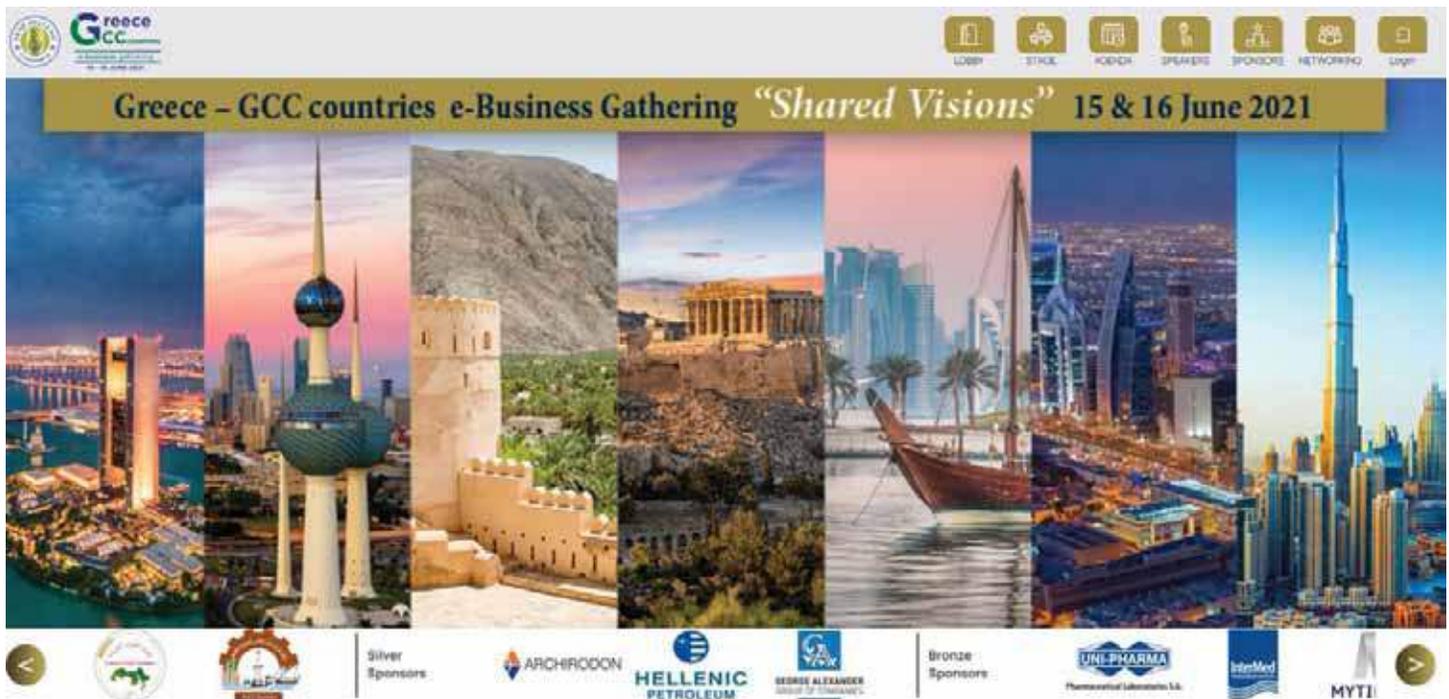
كذلك عقدت 3 جلسات عمل، الأولى عن "اليونان وقطر" وناقشت سبل استكشاف التعاون في الموانئ والمناطق الحرة ومجالات الطاقة والتعاون في قطاعات عمل أخرى. وجلسة عن "اليونان والسعودية" حيث تم استعراض رؤية المملكة 2030 والاستراتيجية اليونانية في الإصلاح الاقتصادي والقواسم المشتركة بينهما في المجالات التجارية والاستثمارية والصناعات الغذائية والدوائية، ونقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون الاقتصادي. كذلك عقدت جلسة عن "اليونان والإمارات" بهدف عرض التجربة الإماراتية في التنوع الاقتصادي وعرض عن القطاعات التي من شأنها تعزيز التعاون والشراكة بين رجال الأعمال من الجانبين مع التركيز على قطاعي السياحة وسوق العقار.

وحول تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج واليونان، لفت سميح ناس إلى أن "هناك إمكانيات كبيرة لتعزيز التجارة والاستثمار من خلال تعزيز الروابط بين الشركات ورجال الأعمال الخليجيين واليونانيين، وتنشيط حركة السياحة الخليجية اليونانية، وتنمية الاستثمارات السياحية الخليجية في اليونان، إلى جانب التعاون في مجال التدريب المهني والتقني نظرا لما تمتلكه اليونان من خبرات تقنية وفنية واسعة".

وشدد ناس على "أهمية إزالة عوائق التجارة والاستثمار بين الخليج واليونان، وفتح الباب أمام العمل المشترك بين القطاعين الخاص في دول المجلس واليونان في مجال التجارة، والاستثمار، والسياحة، والصناعة، والتدريب، خاصة وإن دول المجلس تشهد حاليا تنفيذ رؤى تنموية طويلة الأمد لتنوع اقتصاداتها من خلال الاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص".

جلسات عمل

وعقد في إطار المنتدى 3 جلسات، كانت الأولى عن "اليونان والبحرين" بعنوان استكشاف سبل التعاون في القطاعات التي من شأنها تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين، والجلسة





ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

اتحاد الغرف العربية يطلع على الدور البارز لمكتب الغرفة العربية البرازيلية في دبي



التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، على هامش اجتماعات أعمال الدورة (131) لمجلس إدارة اتحاد الغرف العربية، التي عقدت في دبي - دولة الإمارات، المستشار الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق واليمن في الغرفة التجارية العربية البرازيلية شاهين علي شاهين، ورئيس المكتب الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رفايل سوليمو، بحضور مديرة الغرفة العربية الأجنبية المشتركة في اتحاد الغرف العربية هدى كشتان، وفريق عمل مكتب دبي في الغرفة العربية - البرازيلية.

ونوه الدكتور خالد حنفي بأهمية وجود مكتب للغرفة العربية البرازيلية في دبي - دولة الإمارات الأمر الذي من شأنه إتاحة الفرص لأصحاب الأعمال من البلدان العربية والبرازيل للالتقاء وتبادل الأفكار مما يعزز من إمكانية خلق شراكات في المجالات التجارية والاستثمارات.

الأعمال البرازيليين العاملين في المنطقة العربية ما يزيل العوائق والعقبات أمامهم، ويساعدهم على ممارسة الأعمال التجارية بسهولة في المنطقة العربية".

من جانبه أكد سوليمو أنّ "المكتب الدولي للغرفة التجارية العربية البرازيلية في دبي - دولة الإمارات، ساهم منذ افتتاحه في وضع ديناميكية جديدة للعلاقات العربية البرازيلية، استناداً على توثيق الروابط بين رجال الأعمال والمؤسسات في كلا المنطقتين". وقال: "لقد تمكنا من تحقيق هدفنا الرئيسي المتمثل في تعزيز روابط التقارب ما بين العرب والبرازيليين، حيث بنينا جسراً وطيداً ما بين هذين العالمين".

ورأى أنّ "تواجد مكتب للغرفة في دبي - دولة الامارات فتح الأبواب وأتاح الفرص للبرازيليين في العالم العربي وللعرب في البرازيل"، معتبراً أنّ "التقارب بين الطرفين تعزز من خلال الأعمال التجارية والاستثمارات، وأيضاً من خلال الصداقة التي ازدادت عمقاً وقوة".

وثمّن حنفي تطور العلاقات المتميزة التي تربط البلدان العربية والبرازيل، مشيراً إلى أنها تعد نموذجاً في التكامل، ما يظهر إمكانية كبيرة للتعاون في العديد من القطاعات التجارية والصناعية والاستثمار. وأشار إلى أن تبادل زيارة الوفود واللقاءات يمكن أن يساهم في تعزيز فرص التعاون وفتح آفاق جديدة بين الجانبين العربية والبرازيلي.

وأوضح شاهين علي شاهين، أنّ "الغرفة التجارية العربية البرازيلية تعمل على وضع برنامج وخطة عمل لتعزيز دورها على نطاق دول مجلس التعاون والإسهام في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها المكتب الدولي للغرفة في الإمارات، ألا وهي تلبية احتياجات ومتطلبات أصحاب الأعمال من الدول العربية الأعضاء وتوفير المعلومات عن النشاط التجاري والاستثماري للراغبين في القيام بأعمال تجارية في البرازيل، إضافة إلى مساعدة رجال

رسمياً.. مجلس الغرف السعودية يتحول إلى "اتحاد الغرف السعودية"



أعلن مجلس الغرف السعودية رسمياً عن تغيير مسماه إلى اتحاد الغرف السعودية، حيث يبدأ اليوم سريان نظام الغرف التجارية الجديد الصادر بقرار مجلس الوزراء.

وفي هذا الإطار، أكد رئيس مجلس الغرف السعودية، عجلان بن عبد العزيز العجلان، أن "نظام الغرف التجارية الجديد، جاء متضمناً العديد من محاور التطوير والتحسين، ليعكس اهتمام وحرص القيادة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، على تطوير الأنظمة ذات الصلة بقطاع الأعمال، وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص السعودي، ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية".

وأوضح أن "تعديلات نظام الغرف الجديد، ستحدث نقلة نوعية في مسيرة المجلس والغرف التجارية باستحداث مؤشرات قياس الأداء ورفع الكفاءة، مما يعزز تنافسية قطاع الأعمال وأجهزته المؤسسية"، منوهاً إلى أن "النظام الجديد، يعكس حرص الحكومة على تطوير الأنظمة ذات الصلة بقطاع الأعمال وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص السعودي ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية وفقاً لتطلعات رؤية 2030".

وأضاف: يواكب النظام الجديد عملية تحول تتضمن إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد السعودي وتطوير وإصلاح للأنظمة والتشريعات التجارية والاستثمارية فضلاً عن زيادة دور القطاع الخاص في

التنمية الاقتصادية، مما يضاعف من أهمية هذا النظام في تعزيز دور المجلس والغرف التجارية في هذه المرحلة ويمكن الأجهزة لتكون أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات والموائمة مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة في الخطط والاستراتيجيات التي تستهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص. واعتبر أن تعديل اسم "مجلس الغرف السعودية" إلى "اتحاد الغرف السعودية"، جاء ليعبر عن المعنى الحقيقي لهذا الكيان الاقتصادي الذي يمثل مظلة نظامية لقطاع الأعمال في المملكة، فضلاً عن استحداث جهاز إشرافي باسم "الجمعية العمومية لاتحاد الغرف" وتفعيل أدوار الجمعيات العمومية للغرف التجارية ومنحها الصلاحيات اللازمة، الأمر الذي سيدعم حوكمة الأعمال ويعزز النزاهة والشفافية.

محمد الصقر: الاقتصاد الكويتي يواجه 3 أزمات متشابكة



ممثل القطاع الخاص، حيث حمل مكتب الغرفة نتائجها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء".

وأكد الصقر أن "التناسق الموضوعي بين رؤى القيادات الاقتصادية الفنية والمتخصصة في القطاعين العام والخاص، لم ينجح في الحد من التباين الكبير في توجهات السلطتين، فجاءت الخطوات

لفت رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر إلى أن "الاقتصاد الكويتي يعيش منذ 16 شهراً وحتى الآن أسير أزمات متشابكة، تتمثل في جائحة كوفيد 19، وانخفاض أسعار النفط، وغياب الرؤية والقدرة اللازمتين لإدارة مثل هذه الأزمة".

وأوضح الصقر خلال الجمعية العامة السابعة والخمسين للغرفة، أن "غرفة تجارة وصناعة الكويت كانت في طليعة من دق ناقوس الخطر تحذيراً من التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية، والدعوة إلى سرعة التحرك لتطويقها"، مشيراً إلى أن "المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالذات حظيت بأهمية مركزية في اجتماعات الغرفة مع

الاتماني السيادي للكويت وتغيّر النظرة المستقبلية لاقتصادها، في حين يبقى الجهاز المصرفي الكويتي وحيداً في تبيد ضبابية المشهد وتحفظ النفاؤل".

التنفيذية الجادة قاصرة وبطيئة وملتبسة، وهو ما تابعناه جميعاً بأسف، وتجزّنا نتائج بمرارة، ودفعنا وندفع تكاليفه بإرهاق ومشقة"، موضحة أنّ "أبلغ وأخطر برهان على ذلك انخفاض التصنيف

هاشم مطر: النهوض بعلاقات التعاون الاقتصادي مع الهند



"الحكومة الهندية داعمة لتطوير العلاقات مع السودان باعتباره من أهم الدول في إفريقيا"، لافتاً إلى أنّ "السودان يعتبر الوجهة الحالية للهند وجميع الانظار تتجه إليه"، مشيراً إلى "التحسن الكبير الذي طرأ على البيئة الاستثمارية وزوال جميع المشاكل التي تعيق الاستثمار في ظل وجود فرص استثمارية كبيرة في مجالات الزراعة، التعدين، البنية التحتية والتصنيع".

أشار رئيس اتحاد اصحاب العمل السوداني، المهندس هاشم صلاح حسن مطر، إلى "استعداد القطاع الخاص للمزيد من التعاون مع نظيره الهندي للنهوض بعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري".

ولفت خلال مخاطبته ملتقى الاعمال السوداني الهندي الذي انعقد عبر تقنية الفيديو كونفرنس بمشاركة سفارة الهند في الخرطوم واتحاد الصادرات الهندي FIEO، إلى "تعدد الفرص والمجالات الاستثمارية في السودان خاصة في المجالات ذات الاولوية بقطاعات الزراعة والنفط والطاقة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات، معتبراً أنّ "رفع العقوبات الاقتصادية وإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ساهم بشكل كبير في تهيئة وتحسين البيئة الاستثمارية"، لافتاً إلى أنّ "السودان في مرحلة بناء داخلي من أجل تعزيز ذلك حيث تم مؤخراً إقرار قانون الاستثمار الجديد وقانون الشراكة بين القطاع الخاص والعام لتحقيق المزيد من التهيئة للبيئة الاستثمارية".

من جهته أكد سفير الهند في الخرطوم رافندر بارساد جيشوا، أنّ

السعودية الأولى عالمياً في استجابة الحكومة ورواد الأعمال لجائحة كورونا



والشفافية وسهولة إجراءات البدء بالأعمال التجارية. كما حققت المركز الأول أيضاً في مؤشر "الفرص الواعدة لبدء المشروع في منطقتي" بعد أن كانت في المركز السادس.

حلّت السعودية في المركز الأول عالمياً في استجابة الحكومة لجائحة كورونا، وفي المركز الأول في استجابة رواد الأعمال للجائحة، فيما تقدمت في مؤشر ريادة الأعمال إلى المركز السابع على مستوى دول العالم بعد أن كانت في المركز 17، وذلك وفقاً لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال للعام 2020-2021 الذي صدر بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للأعمال وريادة الأعمال ومركز بابسون العالمي لقيادة ريادة الأعمال.

وبحسب تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال، قفزت المملكة إلى المركز الأول في مؤشر "سهولة البدء في الأعمال" بعد أن كانت في المركز 22 كانعكاس للإصلاحات المهمة في بيئة ريادة الأعمال

مؤشر البنية التحتية المادية كنتيجة لسهولة الحصول على الخدمات مثل (المساحات المكتبية، المواقع التجارية، الإنترنت، والخدمات العامة).

وحازت المملكة على المركز الثالث في مؤشر الريادة المالية بعد أن كانت في المركز 19 إثر زيادة الفرص التمويلية بأنواعها للشركات الناشئة في السوق المحلي. وقفزت من المرتبة 35 إلى الثانية في

مجلس النواب المصري يقر موازنة 2021-2022

السنة الماضية. بينما من المتوقع نمو اقتصاد البلاد في الربع الرابع من السنة المالية الحالية بما بين 5.2 و5.5 في المئة". وأشارت الوزيرة السعيد إلى تراجع عجز الميزان التجاري 1 في المئة إلى 9.6 مليار دولار خلال الفترة بين يناير (كانون الثاني) إلى مارس (آذار)، مقابل 9.7 مليار دولار خلال الفترة ذاتها عام 2020. لافتة إلى "ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير البترولية خلال ذات الفترة بنحو 7.4 مليار دولار مقابل 7 مليارات دولار خلال ذات الفترة عام 2020، أي بزيادة نسبتها 6 في المئة". ونوهت إلى تحقيق تحويلات العاملين في الخارج ارتفاعاً تصاعدياً مسجلةً 15.5 مليار دولار، خلال النصف الأول من العام الحالي، لتحقق نسبة زيادة تقدر بنحو 10 في المئة مقارنةً مع الفترة من يناير إلى يوليو (تموز) 2020. كاشفة عن تعافي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال النصف الأول من عام 2020-2021 ليسجل حجم التدفقات نحو 3.4 مليار دولار مقابل 2.5 مليار دولار خلال النصف السابق.

وافق مجلس النواب المصري، بصفة نهائية على مشروع قانون ربط الموازنة العامة للسنة المالية 2021-2022، والتأشيرات العامة والجداول والملاحق الملحقة به، بإجمالي استخدامات بلغت 2.461 تريليون جنيهه (نحو 156.8 مليار دولار)، أي بنسبة 34.6 في المئة من الناتج المحلي، مقسمة إلى المصاريف بواقع تريليون و837 ملياراً و723 مليون جنيه، وحياسة الأصول المالية بقيمة 30 ملياراً و292 مليون جنيه، وسداد أقساط القروض بإجمالي 593 مليار جنيه.

إلى ذلك، كشفت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، عن نمو الاقتصاد المصري 2.9 في المئة في الربع الثالث من السنة المالية الجارية 2020 - 2021.

وأضافت السعيد خلال اجتماع مجلس الوزراء المصري، أن "اقتصاد البلاد سجل نمواً بنحو 1.9 في المئة في أول 9 أشهر من السنة المالية الجارية مقارنةً مع نمو 5.4 في المئة خلال الفترة ذاتها من



الإمارات تعود إلى طريق النمو في 2021



النشاط لديها بين 10 و 20 درجة.

وستظل الإمارات عام 2021 وفقاً للتقرير، بين أعلى دول العالم في تحقيق الفوائض في الحساب الجاري للميزانية خلال العام 2021 الحالي، بنسبة نمو 7.5 في المئة مقارنة مع فائض 3.6 في المئة عام 2020.

أظهر "التقرير الاقتصادي السنوي 2020" الصادر عن وزارة الاقتصاد الإماراتية، أن تعود دولة الإمارات إلى طريق النمو الاقتصادي مجدداً في العام 2021، بعد أن تتعافى من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد 19 التي أصابت الاقتصاد العالمي وكافة اقتصادات العالم بالانكماش خلال العام 2020.

ووفقاً للتقرير من المتوقع أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً حقيقياً في 2021 بنسبة 1.3 في المئة بالمقارنة مع انكماش 6.6 في المئة عام 2020، بينما من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو اقتصاد الإمارات نسبة 2.6 في المئة عام 2025. كما يتوقع أن تظل الإمارات خلال 2022/2021 من دون بطالة بين مواطنيها، كما هو الحال خلال العام الجاري، برغم تداعيات "كوفيد-19". كذلك من المتوقع أن تحتفظ الإمارات عام 2021 بمكانتها بين أكثر دول العالم في حجم النشاط الاستثماري، حيث ستنتمي إلى فئة الدول الأعلى في مستويات النشاط الاستثماري، التي تتراوح مستويات

الميزان التجاري القطري يسجل ارتفاعاً 194 في المئة



أما على صعيد دول المنشأ، فاحتلت الصين صدارة دول المنشأ بالنسبة لواردات قطر بـ 1.1 مليار ريال وبنسبة 13.4 في المئة، ثم الولايات المتحدة بقيمة 1.08 مليار ريال وبنسبة 13.3 في المئة، تليها الهند بنسبة 7.4 في المئة بقيمة 600 مليون ريال.

سجل الميزان التجاري السلبي في قطر، خلال شهر إبريل (نيسان) الماضي، فائضاً مقداره 12.8 مليار ريال (3.5 مليارات دولار)، مرتفعاً على أساس سنوي 8.4 مليارات ريال، أي ما نسبته 194.1 في المئة، بينما انخفض 400 مليون ريال وبنسبة 3.0 في المئة على أساس شهري.

وبحسب تقرير إحصاءات التجارة الخارجية عن شهر إبريل (نيسان) الفائت، الذي أصدره جهاز التخطيط والإحصاء القطري، فقد ارتفعت قيمة الصادرات القطرية التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير، بنسبة 77.1 في المئة وبلغت نحو 21 مليار ريال على أساس سنوي، بينما انخفضت 5 في المئة مقارنة مع شهر مارس (آذار) الماضي.

واحتلت اليابان صدارة دول المقصد بالنسبة لصادرات قطر خلال إبريل بـ 2.8 مليار ريال، أي ما نسبته 13.4 في المئة، تليها الصين بـ 2.76 مليار ريال وبنسبة 13.2 في المئة، ثم الهند بـ 2.7 مليار ريال قطري وبنسبة 12.7 في المئة.

سلطنة عُمان تخطط لاستقطاب 11.7 مليون سائح ورفع مستوى التوظيف



المحروقي، أنّ "مبادرة VisitOman.om تأتي تنفيذاً لخطة ترويجية طموحة ترمي إلى أن تكون سلطنة عُمان من الوجهات الاستثنائية بحكم مزاياها التنافسية"، لافتاً إلى أنّ "المنصة ستكون عاملاً حيوياً في تعزيز رؤية السلطنة المتمثلة في رفع معدل الاستثمارات المحلية والدولية في قطاع السياحة، وصولاً إلى استقطاب 11.7 مليون سائح بحلول 2040 منهم 5 ملايين سائح دولي".

أكد سلطان سلطنة عمان هيثم بن طارق، خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء، على أنّ "ملف توفير فرص العمل للمواطنين الباحثين عن عمل، يعتبر أولوية وطنية قصوى ويأتي في أعلى سلم أولويات عمل الحكومة"، مشدداً على "ضرورة بذل المزيد من الجهود لمساعدة الباحثين عن عمل من أجل الحصول على عمل أو مهنة مناسبة في مختلف القطاعات".

وأشار إلى "حزمة المبادرات التي تم الإعلان عنها لتوفير فرص عمل عبر إطلاق البرنامج الوطني للتشغيل الذي يعد من أهم البرامج الوطنية المنبثقة عن "رؤية عمان 2040"، ويحظى بمتابعة مستمرة"، لافتاً إلى أنّ "البرنامج سيعمل على إيجاد حلول مستدامة لتوفير وظائف في كافة قطاعات الدولة وشركات القطاع الخاص كما سيعمل على تحليل البيانات الخاصة بالباحثين عن عمل حتى دخولهم إلى سوق العمل".

من جانبه، أكد وزير التراث والسياحة العُماني سالم بن محمد

الكويت ضمن الدول المستقرّة في مؤشر "الدول الهشة"



وسياسية مثل الضغوط الديموغرافية والحركة الهائلة للاجئين والمشردين، والانتقام، وهجرة الأدمغة، والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والتدهور الاقتصادي، وتجريم أو نزع الشرعية للدولة، والتدهور التدريجي للخدمات العامة، والانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، والأجهزة الأمنية التي تظهر كدولة داخل دولة، وصعود النخب المنقسمة، وتدخل الدول الأجنبية بالدولة.

حلّت الكويت في المرتبة الرابعة عربياً و129 عالمياً، ضمن مؤشر الدول الهشة الصادر عن صندوق السلام، مصنفاً الكويت بين الدول المستقرة مانحاً إياها 52.9 نقاط.

ويستند مؤشر الدول الهشة، الذي يصنّف 179 دولة من الأقل إلى الأعلى هشاشة، إلى الضغوط المختلفة التي تواجهها وتؤثر على مستويات هشاشتها. وبالنسبة لكل مؤشر، يتم وضع تصنيفات على مقياس من 0 إلى 10، حيث يدل 0 على (الأكثر استقراراً) وتعني 10 (الأقل استقراراً)، لتكون النتيجة الإجمالية هي مجموع 12 مؤشراً على مقياس من 0-120.

وتُعد الإمارات، التي جاءت في المركز 151 عالمياً، وقطر في المركز 144، وعُمان في المركز 136، ضمن أفضل الدول العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وعلى النقيض من ذلك، كان ترتيب سورية والصومال واليمن بين أكثر الدول هشاشة في العالم. وعالمياً، تُعد فنلندا والنرويج وآيسلندا ونيوزلندا والدنمارك وسويسرا من أفضل الدول في العالم وأكثرها استقراراً.

وتعتمد معايير التصنيف على مؤشرات اجتماعية واقتصادية

الأردن الثالث عربياً في مؤشر العولمة العالمي 2020



الناتج المحلي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات الأوراق المالية، إضافة إلى الديون الدولية، والعوائق التي تواجه عمليات التجارة الخارجية. أما المحور الثاني فهو المحور الاجتماعي الذي يشمل حجم المكالمات مع العالم الخارجي، وحجم تدفق السياح الأجانب، ونسبة الأجانب من إجمالي السكان، كما يتضمن بيانات عن تدفق المعلومات والوصول إلى الانترنت، وحرية الصحافة، وأعداد الطلبة الدوليين ومعدلات الهجرة. أما المحور الثالث وهو المحور السياسي يشمل مؤشرات فرعية متعلقة بعدد السفارات في الدولة، والعضوية في المنظمات الدولية، والمشاركة في مهام مجلس الأمن بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

أظهر تقرير صادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، احتلال الأردن المرتبة الثالثة عربياً في مؤشر العولمة العالمي 2020، بينما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية، وبدرجة 75.5 / 100، تليها قطر وبدرجة 75.3 / 100. وبحسب المؤشر، احتلت كلاً من سويسرا، وهولندا، وبلجيكا، المراتب الثلاثة الأولى عالمياً؛ في حين احتل الأردن المرتبة الـ 45 عالمياً (من أصل 196 دولة) بدرجة مقدارها 73.4/100.

ووفقاً للمؤشر يعتبر الاقتصاد الأردني من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم الخارجي، وبالتالي فإن أي تقلبات أو صدمات اقتصادية تواجه الدول "المرتبطة أو المؤثرة" بالاقتصاد الأردني سينعكس ذلك على ديناميكيات الاقتصاد المحلي وعلى مستوى العرض والطلب في السوق المحلي، وذلك لما يمتلكه الأردن من مكانة جيوسياسية في المنطقة تحتم عليه التعامل مع الكثير من المعطيات الخارجية سواء كانت سلبية أو إيجابية.

ويتكوّن مؤشر العولمة العالمي 2020، من 3 محاور رئيسية يقع ضمنها مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي كل من المحور الاقتصادي الذي يتضمن حصة التجارة الخارجية من إجمالي

صندوق النقد: لا حاجة لتطبيق قانون مراقبة رأس المال في لبنان



وكان متظاهرون في بيروت أغلقوا طرقاً بإطارات مشتعلة رداً على منشور للبنك حول قرار مجلس شوري الدولة بمنع المودعين من سحب أموال من حساباتهم بالدولار بسعر الصرف الثابت عند 3900 ليرة لبنانية للدولار.

أعلن صندوق النقد الدولي عن أنّ اقتراحات مراقبة رأس المال والسحب من الودائع في لبنان تحتاج لأن تكون جزءاً من إصلاحات أوسع للسياسات حتى تكون مستدامة.

وبيّن الصندوق أنّه لا حاجة لتطبيق قانون مراقبة رأس المال، خاصة بدون دعم من سياسات ملائمة مالية ونقدية وأخرى لسعر الصرف.

وكان مصرف لبنان المركزي أعلن عن أنّ المودعين من أصحاب الحسابات التي كانت قائمة بتاريخ أكتوبر (تشرين الأول) 2019، سيتمكنهم الحصول على 400 دولار شهرياً، إضافة إلى ما يوزونها بالليرة اللبنانية.

ووفقاً للبنك المركزي فإنه من المقرر أن يصدر لاحقاً التعميم الذي سيحدد تفاصيل القرار، والذي يدخل حيز التنفيذ في أول يوليو تموز.

الجزائر ترفع توقعاتها للنمو إلى 4.2 في المئة



وتوقعت وزارة المالية أن يبلغ معدل التضخم في سنة 2021 نحو 4 في المائة، تزامنا مع استئناف النشاط والعودة التدريجية إلى التوازن الطبيعي للأسواق، لا سيما الغذائية. أما بالنسبة للميزانية فيحسب وزارة المالية تواصل الحكومة تنفيذ الاستراتيجية التي تقوم على التحكم في الإنفاق العمومي والتحسين التدريجي للإيرادات الضريبية، مع الحفاظ على دعم الدولة للفئات الضعيفة من السكان من خلال التحويلات الاجتماعية.

توقعت وزارة المالية الجزائرية، نمو الاقتصاد الجزائري 4.2 في المئة في 2021، بعد أن كانت توقعت سابقا نموا 4 في المئة أواخر العام الماضي، وذلك وسط توقعات بتحقيق أداء أفضل في قطاع الطاقة. ووفقا للوزارة فإنه من المتوقع أن يبلغ النمو في قطاع النفط والغاز 10.1 في المائة بفضل العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي بعد تحسن في الوضع الصحي فيما يتعلق بفيروس كورونا.

وتعيش الجزائر ضغوط مالية بسبب تراجع عائدات صادرات الطاقة، المورد الرئيسي للمالية العامة؛ مما دفع الحكومة إلى محاولة خفض الإنفاق على واردات السلع والخدمات. ونتيجة لذلك؛ بلغ العجز التجاري 15.2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من 2021، أي بانخفاض 68 في المئة عن الفترة نفسها في 2020. وبينت وزارة المالية عن ارتفاع عائدات تصدير النفط والغاز 32.7 في المئة خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى مايو (أيار) الماضي.

إبراهيم العربي: السعودية الثانية عربيا من حيث الاستثمار في مصر



وطالب العربي بضرورة الإسراع في إزالة كافة العوائق من خلال توحيد المواصفات وأسس الرقابة خصوصا في ما يتعلق بالسلع الزراعية والصناعية والسماح بانتقال البضائع والخدمات ومجتمع الأعمال بحرية ويسر. كما طالب بتجاوز مرحلة العلاقات الثنائية، والبدء في العمل المشترك لغزو الأسواق الخارجية، وخاصة بعد قيام مصر بإطلاق منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية، والتي تتكامل مع مناطق التجارة الحرة المتاحة لمصر بالوطن العربي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والتي تتجاوز 3.1 مليار مستهلك.

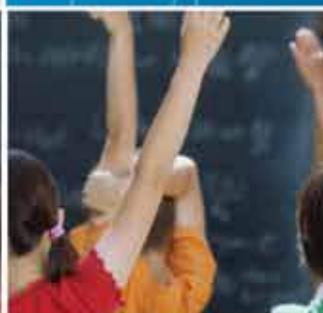
كشف رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية في مصر، إبراهيم العربي، عن ارتفاع حجم المشاريع المصرية في السعودية ليلعب 1300 مشروع، باستثمارات تتجاوز 2.5 مليار دولار، منها 1000 مشروع برأسمال مصري بنسبة 100 في المئة تجاوزت استثماراتها نحو 1.1 مليار دولار.

وأوضح العربي خلال جلسات مجلس الأعمال المصري السعودي، أن "مصر جاءت في المركز الثاني من حيث المشاريع الجديدة في المملكة. كما نما حجم التبادل التجاري غير النفطي ليتجاوز 4.4 مليار دولار، بمعدل نمو يتجاوز نحو 13 في المئة سنويا". وتابع: "في المقابل، احتلت السعودية المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات في مصر، حيث بلغ عدد المشاريع السعودية في مصر أكثر من 2900 مشروع تغطي كافة المجالات الإنتاجية والخدمية، وقد بلغت قيمة المشاريع حوالي 27 مليار دولار بمساهمات سعودية تجاوزت 5.7 مليار دولار، فضلا عن ممتلكات السعوديين من الأصول العقارية في مصر، والتي تتجاوز المليارات".

مجموعة
شركات نھاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

